وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:...../2017

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)**

**الفرع: علوم اقتصادية**

**التخصص: مالية ونقود**

عنوان المذكرة:

# انعكاسات سياسة الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015


**من إعداد:** **إشراف الأستاذ(ة):**

- حنان قحايرية — وليد عابي
- هناء سالم


جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

**أعضاء لجنة المناقشة :**

| الإســـــم واللقـــب | الرتبـــــة العلميـــة | الصفـــــــــة |
|---|---|---|
| **محمد الصالح عزيزي** | أستاذ مساعد –أ- | رئيـــــــــســـــــا |
| **وليد عابي** | أستاذ مساعد –أ- | مشرفا ومقـــــــررا |
| **حمة عمير** | أستاذ مساعد –أ- | عضوا مناقشـــــا |

**السنة الجامعية: 2016/ 2017**

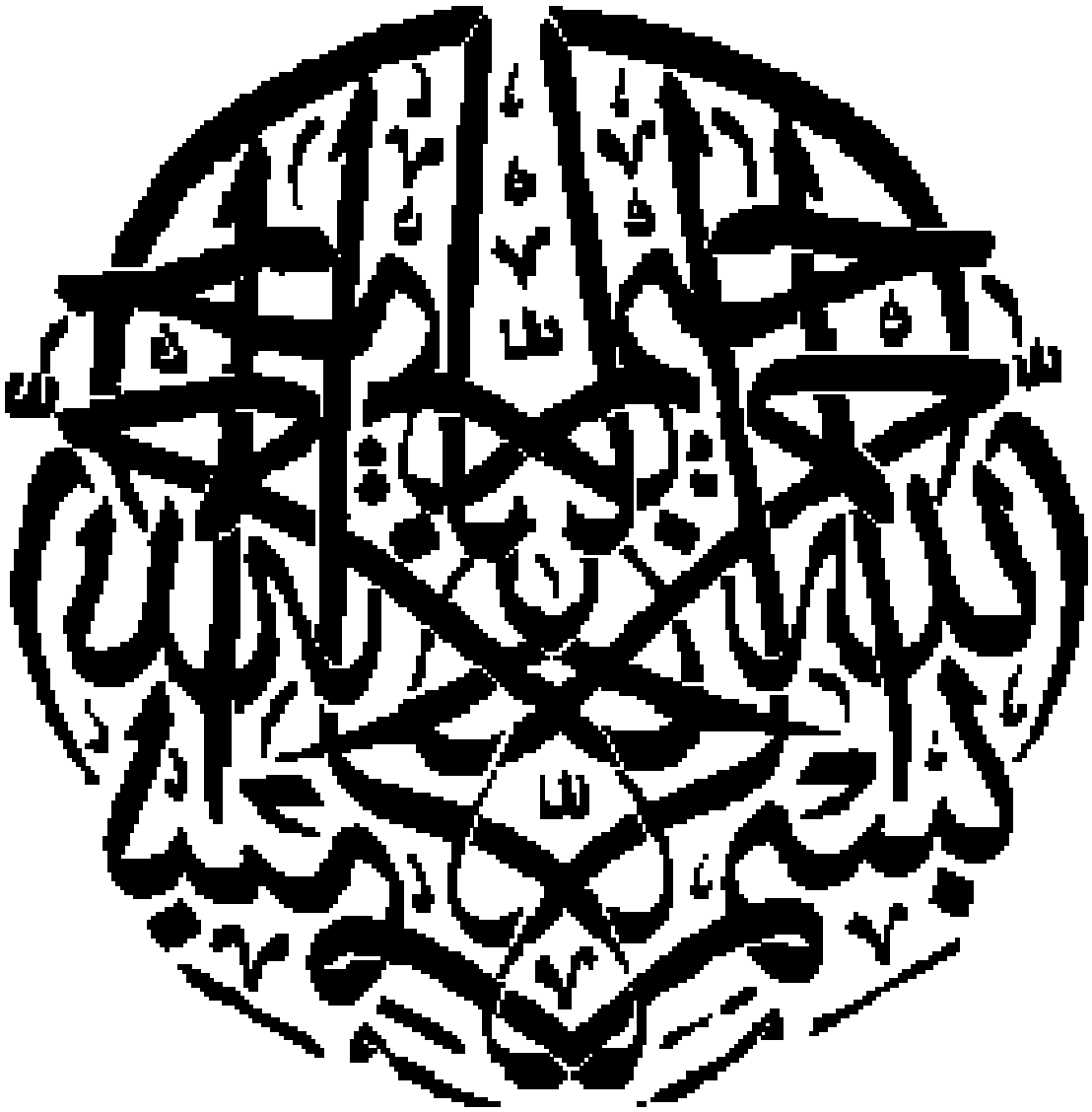

# شكر وتقدير:

**"العلم خزائن مفتاحها السؤال، ألا فسألو، فإنه يؤجر فيه أربع:**

**العالم والمتعلم والسامع والمحب لهم."** حديث شريف

لولا فضل الله وتوفيقه لما كنا أنجزنا هذا العمل فله الحمد والشكر في الأولى والآخرة.

كما أنه "لا يعرف أقدار الرجال إلا الرجال" والدال على الخير كفاعله لذلك نجد أنفسنا عاجزين عن التعبير في تقديم شكرنا وعرفاننا إلى أستاذنا الفاضل "**عابي وليد**" الذي كانت تعليماته وآراؤه سندا لنا طوال فترة انجاز هذه المذكرة. رعاه الله وحفظه على حسن معاملته وتوجيهاته فدمت وأدامك الله وفيا للعلم.

كما لا ننسى تقديم كل الشكر والتقدير لجميع أساتذة وموظفين مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة.

فلنا جزيل الشكر والامتنان لكل من ساعدنا ولو بابتسامة أو دعاء خالص لله عز وجل ونرجو أن نكون قد وفقنا ولو بقليل في مذكرتنا هذه.

وفي الأخير نتمنى النجاح والتفوق لكل طلبة الكلية.

**وشكـــــــــــــــرا**

# الإهداء

أحلى ما في الدنيا أن ينال العبد رضا الله عز وجل فنحمده حمدا يدوم بدوام الدهر، ونصلي على رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم النشر.

فإنه لا يسعفني إلا أن أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى وجوه لن تنطفئ محبتها في قلبي للأبد.

إلى الروح الطاهرة التي سكنت أعالي السماء إلى من يرتعش قلبي لذكره، إلى من لا يزال مكانه شاغرا في قلبي إلى من يسكن بسلام بين الواحد الأحد: "**أبي الغالي**" **رحمه الله.**

إلى من فتحت أحضانها لهذا الجمال – عفوا فهي الجمال كله- إلى من جعلتني أسبح في بحور الحب والأمان، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعز الناس على قلبي:

"**أمي الغالية**" **أطال الله في عمرها.**

إلى من قاسموني الحياة حلوها ومرها إلى من كانوا ملاذي وملجئي إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات أخواتي الأعزاء: "**فايزة، ليلى، سعيدة**"

كما لا يفوتني أن أنسى أزواجهن: "**رضا، خالد، صالح**"

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة: "**صلاح، لطفي، شوقي، نبيل**"

وإلى عصافير المنزل:" **رانيا، وجدان، ريتاج، معاذ، مرام، رحمة، أويس محمد جهاد، عبد الرحمان، ريماس، جوري، رنيم، تميم**" **حفظـــهم الله.**

إلى من أرى التفاؤل بعينها إلى التي قاسمتني الرفقة والتعب صديقتي: "**حنان**"

والآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني: "**سلمى، شهيناز، حورية، كريمة، عواطف، عفاف**".

إلى كل رفاق المشوار الدراسي وزملائي في العمل.

إلى كل من سقط من قلمي سهوا، إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

**إلى كل من أشرف على تدريسي وساهم في تعليمي إلى الأستاذ المشرف:**

"**عابي وليد**"

إلى كل من مد لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد

إلى كل عمال وطلبة كلية العلوم الاقتصادية.

**هتـاع**

# الإهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.

والصلاة والسلام على المصطفى النبي الكريم ((صلى الله عليه وسلم)).

بحثت عن الحب في وجوه كل الناس فوجدت حب أبوي دون مقياس.

بشيء من الاعتراف بالجميل أهدي ثمرة جهدي وتعبي، إلى التي وهبتني أيامها نهارا وليلا، فقد احترت ما أهديك، فلو غلفت الدنيا بأكملها في غلاف جميل ثم قدمتها لك لكانت قليلة عليك، وليس لي إلا أن أهديك نجاحي بعد تحياتي "أمي الحبيبة".

كما أهديه إلى الذي زرعني في هذه الدنيا وسقاني مكارم الأخلاق إليك وحدك: "أبي الغالي".

إلى بسمتي الضاحكة، إلى نور حياتي أختي: "سلمى"

إلى الذين نحبهم ولا نودعهم لأننا في الحقيقة لا نفارقهم لقد خلق الوداع للغرباء وليس للأحبة، إلى كل من تجمعني معهم علاقة محبة وصداقة في الكلية وخارجها وخاصة: "أمينة"، "هناء" كلما احتجتم إلى الحب تذكروا أنكم دائما في قلبي.

إلى كل من أشرف على تدريسي وساهم في تعليمي إلى الأستاذ المشرف:

"عابي وليد"

إلى كل من يحبهم

قلبي ولم يذكرهم لساني

حنان

# الفهارس

# فـــهـــــــــــــــــــــــــرس الـــمـــحـــتـــويـــات


| العـــنـــــوان | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة العامة** | أ |
| **الفصل الأول: الجوانب النظرية والفكرية للإنفاق العام** | 02 |
| **تمـــهـــيـــد** | 02 |
| **المبحث الأول:. ماهية الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي** | 03 |
| **المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام وعناصره** | 03 |
| أولا: تعريف الإنفاق العام | 03 |
| ثانيا: عناصر الإنفاق العام | 04 |
| **المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي** | 06 |
| أولا: نظرية النفقة العامة والتحليل الكلاسيكي | 06 |
| ثانيا: النفقة العامة والتحليل الكينزي | 07 |
| ثالثا: النفقة العمومية بالنسبة للتيارات الجديدة في الفكر الاقتصادي | 08 |
| **المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق العام** | 11 |
| أولا: تقسيمات الإنفاق العام حسب المعيار الاقتصادي | 11 |
| ثانيا: تقسيمات الإنفاق العام حسب المعيار الوضعي | 11 |
| **المبحث الثاني:. ظاهرة تزايد النفقات العامة** | 14 |
| **المطلب الأول: تطور النفقات العامة** | 14 |
| أولا: المفهوم التقليدي للنفقات العامة | 14 |
| ثانيا: المفهوم الحديث للنفقات العامة | 15 |
| **المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة** | 16 |
| أولا: الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة | 16 |
| ثانيا: الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة | 17 |
| **المطلب الثالث: تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة** | 19 |
| **المبحث الثالث: ضبط وترشيد النفقات العامة** | 20 |
| **المطلب الأول: محددات الإنفاق العام** | 20 |
| أولا: الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي | 20 |
| ثانيا: تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية | 21 |
| ثالثا: المقدرة المالية للدولة | 22 |

# فـــهـــــــــــــــــــــــــرس الـــمـــحـــتـــويـــات


**المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام**.....

أولا: ضابط المنفعة العامة.....

ثانيا: ضابط الاقتصاد والتدبير.....

ثالثا: ضابط الترخيص.....

**المطلب الثالث: آليات ترشيد الإنفاق العام**.....

أولا: تحديد الأهداف بدقة.....

ثانيا: تحديد الأولويات.....

ثالثا: القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام .....

رابعا: عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الضعفاء.....

خامسا: تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة.....

**خلاصـــــــــــــــــــــة**.....

**الفصل الثاني: انعكاسات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية**.....

**تمهـــيـــد**.....

**المبحث الأول:. عموميات حول التنمية الاقتصادية**.....

**المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية**.....

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائصها .....

ثانيا: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية .....

ثالثا: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية.....

**المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية**.....

أولا: مصادر التمويل الداخلية.....

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية.....

**المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية وعقباتها**.....

أولا: استراتيجيات التنمية الاقتصادية.....

ثانيا: عقبات التنمية الاقتصادية.....

**المبحث الثاني: انعكاسات الإنفاق العام على الجوانب الاقتصادية**.....

**المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي**.....

**المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار**.....

أولا: أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي.....

ثانيا: أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار.....

# فهـــــرس المحـــتـــويـــات


طلب الثالث: أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الخارجية........................................................

بحث الثالث: انعكاسات الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية.................................................

طلب الأول: سياسة الإنفاق العام وأثرها على التشغيل..............................................................

أولا: التوازن في سوق العمل كجزء من التوازن الاقتصادي الكلي...............................................

ثانيا: آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل...................................................

طلب الثاني: سياسة الإنفاق العام وانعكاساتها على التعليم، الصحة...........................................

أولا: انعكاس سياسة الإنفاق العام على التعليم...........................................................................

ثانيا: انعكاس سياسة الإنفاق العام على الصحة..........................................................................

طلب الثالث: انعكاس سياسة الإنفاق العام والبنية التحتية...........................................................

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة.....................................................................................................

ل الثالث: تأثير سياسة الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2000-2015..........

هيـــد.........................................................................................................................................

بحث الأول: الإنفاق العام في الجزائر.........................................................................................

لمطلب الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر.............................................................................

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....................................................................

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) .......................................................

ثالثا: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014).........................................................................

لمطلب الثاني: تبويبات الإنفاق العام في الجزائر..........................................................................

أولا: تبويب نفقات التسيير..........................................................................................................

ثانيا: تبويب نفقات التجهيز.........................................................................................................

لمطلب الثالث: تحليل الإنفاق العام في الجزائر.............................................................................

بحث الثاني: تأثير سياسة الإنفاق العام على الجوانب الاقتصادية في الجزائر 2000-2015............

لمطلب الأول: أثر سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر..........

لمطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام على الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار في الجزائر.................

أولا: أثر سياسة الإنفاق العام على الطلب الكلي في الجزائر.........................................................

ثانيا: أثر سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر.........................................

طلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الخارجية في الجزائر.............................

بحث الثالث: تأثير سياسة الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية في الجزائر 2000-2015.......

**طلب الأول: أثر سياسة الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر**.........................................................................
**طلب الثاني:** أثر **سياسة الإنفاق العام على التعليم والصحة في الجزائر**.......................................................
أولا: أثر سياسة الإنفاق العام على التعليم في الجزائر...................................................................................
ثانيا: أثر سياسة الإنفاق العام على الصحة في الجزائر.......................................................................................
**طلب الثالث:** أثر **سياسة الإنفاق العام على البنية التحتية في الجزائر**.......................................................
**لاصـــــــــــــــــــــــــــــــــة**.......................................................................................................................................

## 1- قائمـــــــــــــة الجـــــــــداول:


| الرقـــم | عناويـــــــن الجـــــــداول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 | 57 |
| 02 | التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي | 60 |
| 03 | التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014 | 62 |
| 04 | تطور بنية النفقات العمومية في الجزائر للفترة 2000-2015 | 64 |
| 05 | نسبة تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر2000-2015 | 66 |
| 06 | تطور الإنفاق العام والطلب الكلي في الجزائر خلال فترة 2000-2015 | 69 |
| 07 | تطور معدلي الإنفاق العام والتضخم في الجزائر خلال 2000-2015 | 70 |
| 08 | تطور رصيد ميزان المدفوعات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 | 72 |
| 09 | تطور مستوى التشغيل والإنفاق العام في الجزائر 2000-2015 | 74 |
| 10 | الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم بالجزائر 2000-2015 | 76 |
| 11 | الاعتمادات المخصصة للقطاع الصحي بالجزائر للفترة 2000-2015 | 77 |
| 12 | مبالغ الإنفاق العام والبنية التحتية بالجزائر للفترة 2000-2015 | 79 |


## 2- قائمـــــــــــــة الأشكـــــــــــال:


| الرقـــم | عناويـــــــن الأشكـــــــال | الصفحـة |
|---|---|---|
| 01 | تقسيمات الإنفاق العام | 13 |
| 02 | الدورة الاقتصادية | 21 |
| 03 | أحسن حصيلة ضريبية في ظل مستوى المقدرة التحميلية للدخل القومي | 23 |
| 04 | نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي 2000-2015 | 67 |
| 05 | تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل الإنفاق العام في الجزائر 2000-2015 | 68 |
| 06 | تطور معدلي الإنفاق العام والتضخم في الجزائر خلال 2000-2015 | 71 |

# المقدمة العامة

**تمهيـــــــــــــد:**

تعتبر التنمية الاقتصادية من بين أهم الأهداف والتي يجب مراعاتها في كل دولة، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعاني من مظاهر التخلف والفقر وحرمان الإنسان من جل ضروريات العيشة الكريمة، وهنا يأتي دور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية من أجل القضاء على تلك المظاهر السلبية في المجتمع.

فمن أنجع الطرق لإحداث تنمية اقتصادية حقيقية هي الإنفاق العام، الذي يعتبر أهم أدوات السياسة المالية الفعالة.

وقد تبنت الجزائر في هذا الإطار منذ سنة 2001 سياسة توسع في الإنفاق العام ممثلة في البرامج التنموية التي تجسدت كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 بالإضافة إلى برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني، إذ أن أثر الإنفاق العام يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية واجتماعية حتى يؤثر على التنمية الاقتصادية.

أ- **طرح الإشكالية**: لاشك أن التوسع في سياسة الإنفاق العام انعكاسات على التنمية الاقتصادية ومن هذا المنطلق تبرز لانا الإشكالية التالية:

**❖ ما هي انعكاسات سياسة الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015؟**

ويندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

- ما المقصود بسياسة الإنفاق العام؟
- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟
- ما أثر الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية؟
- هل ساهمت الخطط التنموية في سيرورة التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2000-2015؟

ب- **فرضيات الدراسة**: على ضوء ما تم طرحه من إشكالية رئيسية وتساؤلات فرعية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- سياسة الإنفاق العام هي من بين السياسات المهمة التي تنتهجها الدولة بصدد الرقي بالاقتصاد الوطني.
- التنمية الاقتصادية هي الزيادة في الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع.

- تلعب سياسة الإنفاق العام دورا هاما في إحداث تنمية حقيقية.
- نعم ساهمت الخطط التنموية في سيرورة التنمية الاقتصادية بالجزائر.

**ج- أسباب اختيار الموضوع:**

- اختيار هذا الموضوع لم يكن سوى منطلق نظري وتطبيقي لإثراء معارفنا وقدراتنا في هذا الموضوع والتي من شأنها أن تفيدنا في المستقبل الدراسي في حالات التدرج.
- إن السبب الجوهري لاختيار الموضوع يعود إلى أهميته وأسباب أخرى هي:
- إتباع الجزائر لسياسة إنفاق عام توسعية ترتكز بالأساس على زيادة الإنفاق العام ابتدءا من سنة 2001.
- التعرف على أهم التأثيرات التي تظهر جراء التغير في النفقات العامة على التنمية الاقتصادية.

**د- أهداف الدراسة:**

- التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبة الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سياسة الإنفاق العام.
- إبراز أثر كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009 وبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014 على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الاقتصادية.
- معرفة مدى قدرة الدولة على الاعتماد على سياسة الإنفاق العام في تسيير خططها التنموية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

**ه- أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الجانب النظري تبرز مدى أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي، وكذا في إبراز آلية تأثير سياسة الإنفاق العام التوسعية على التنمية الاقتصادية، أما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول آثار سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2015.

**و- منهج الدراسة:** تم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عند تناول الجوانب النظرية لكل من الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية ومحاولة بيان العلاقة المتبادلة بينهما.

ز- **الدراسات السابقة**: من بين أهم الدراسات السابقة نذكر:

- **دراسة بودخدخ كريم**: حول "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 2000-2009' حيث توصل الباحث في دراسته هذه إلى نتائج من بينها:

- تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.
- عدم كفاءة الجهاز الغنتاجي وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد نتيجة كل من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.
- غياب استراتيجيات قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي.

- **دراسة رياش ميروك**: حول: 'تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق -حالة الجزائر 2000-2015' حيث توصل الباحث إلى العديد من النتائج منها:

- تعتبر النفقات العامة وسيلة من أهم الوسائل التي تستعملها الدولة للقيام بوظائها على أحسن وجه وتحقيق أهدافها ومن خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي.
- ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعد إحدى سمات المالية العامة للدول المتقدمة والدول النامية على السواء، وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

- **دراسة بوجرادة سهيلة**: حول: 'علاقة الإنفاق العام بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر -دراسة قياسية 1990-2013' حيث توصلت من خلال هذه الدراسة إلى بعض النتائج من بينها:

- بعد الوقوف على تطورات النفقات العامة اتضح أن تزايدها كان بوتيرة متسارعة وذلك راجع للواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تمر به البلاد خاصة في السنوات الأخيرة.
- مساهمة الإنفاق العام في تحقيق النمو من خلال تشجيع الاستثمار الذي يخلق الثروة دون أن ننسى الدور الذي يلعبه الإنفاق الجاري في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات المحرومة.

ح- **حدود الدراسة**: لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على الجزائر الذي عرف توجه نحو سياسة اتفاقية توسعية في السنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق الحكومي وذلك لمعرفة أثر هذه السياسة على التنمية الاقتصادية. أما من حيث الإطار الزمني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 2000-2015 كون هذا المجال يعتبر كاف ومناسب بالإضافة إلى توفر معطيات ومختلف الإحصائيات والمؤشرات الخاصة بهذه الفترة.

**ط- هيكل الدراسة**: وقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من مقدمة وثلاث فصول حيث تناول الفصل الأول الجوانب النظرية والفكرية للإنفاق العام، وقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث أين تم التطرق إلى ماهية الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي، ثم ظاهرة تزايد النفقات العامة، في حين كان المبحث الأخير حول ضبط وترشيد النفقات العامة.

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد خصصناه للحديث على انعكاسات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية، وقد قسم هذا الفصل أيضا إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق إلى عموميات حول التنمية الاقتصادية في المبحث الأول، ومعرفة انعكاسات الإنفاق العام على الجوانب الاقتصادية في المبحث الثاني، ثم معرفة انعكاسات الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية في المبحث الثالث.

أما فيما يخص الفصل الثالث فقد خصص لدراسة تحليلية وإسقاط الدراسة النظرية عليه وذلك من خلال معالجة سياسة تأثير الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2000-2015، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق إلى الإنفاق العام في الجزائر 2000-2015، ثم تأثير سياسة الإنفاق العام على الجوانب الاقتصادية في الجزائر 2000-2015، لنصل إلى المبحث الثالث والذي تضمن تأثير سياسة الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية في الجزائر2000-2015.

وأخيرا الخاتمة والتي تم فيها ذكر أهم النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضيات الموضوعة وكذلك ذكر أهم التوصيات.

**ي- صعوبات الدراسة**: من بين صعوبات الدراسة التي واجهتنا تلك المتعلقة بالمعطيات الإحصائية والاختلافات الرقمية الموجودة في التقارير الصادرة عن مختلف الجهات الرسمية.

# الفصل الأول

## الجوانب النظرية
## والفكرية للإنفاق العام

## تمـــهـــيـــد:

لقد تزايد الاهتمام بالنفقات العمومية نظرا لتطور مفهوم الدولة وإسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ كانت نظرة التقليديين للنفقات العمومية نظرة كمية تهتم بتحديد حجمها وكيفية صرفها ولم تتغير هذه النظرة للنفقات العمومية إلا بعد حدوث أزمات اقتصادية متكررة مع مطلع القرن العشرين وعجز قوى السوق في إحداث التوازن، بالإضافة إلى تطور الفكر الاقتصادي الذي أقر بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لاستحالة حدوث التوازن دونها.

وترجع أهمية هاته النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

ونظرا لأهمية النفقات العمومية تم تخصيص هذا الفصل لدراستها، حيث قسم إلى ثلاث مباحث تم التطرق إليهم على النحو التالي:

**المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي.**

**المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة.**

**المبحث الثالث: ضبط وترشيد النفقات العامة.**

## المبحث الأول: ماهية الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي:

تقوم الدولة بمجموعة من المهام باعتبارها عونا اقتصاديا ضمن باقي الأعوان الاقتصادية، وهذه المهام في تغير وتطور عبر الزمن بفعل الكثير من المتغيرات الفكرية والاقتصادية، مستخدمة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق التنمية. وسنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الإنفاق العام وتطوره في الفكر الاقتصادي من جهة، وتقسيماته من جهة أخرى.

### المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام وعناصره:

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تأثيراتها على النشاط الاقتصادي، كما أنه ومع تطور الحاجات الإنسانية وتعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات العامة بشكل جعلها من أساسيات السياسة الاقتصادية.

**أولا: تعريف الإنفاق العام**: هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات العمومية نذكر أهمها حتى يتسنى إظهار حقيقتها، بحيث تعرف النفقات العمومية على أنها: [1]

1- هي مبالغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة.

2- بأنها مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة)، أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف إشباع حاجة عامة.

3- بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.

4- كما يذهب البعض الأخر من علماء المالية إلى أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معين عام بقصد إشباع حاجة عامة.

كما يذهب البعض الآخر من علماء المالية إلى أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.[2]

---

(1): بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص-ص: 10-11.

(2): طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر، عمان، 2009، ص: 122.

كما عرف البعض الآخر النفقات العامة قانونيا واقتصاديا بأنها: [1]

**التعريف القانوني**: النفقة العمومية هي كل نفقة ترصد وتجاز في الموازنة. وهذا التعريف يبين لنا جانبا واحدا من جوانب النفقة العمومية وهو جانب ظهورها في الموازنة العمومية.

**التعريف الاقتصادي**: تمثل النفقة العمومية مبلغ من المال نقدي كان أو اقتصادي يدرج في الموازنة العمومية للدولة، ويعتمد من طرف السلطة التشريعية، تهدف الدولة من ورائها إلى تحقيق المنفعة العامة.

**ثانيا: عناصر الإنفاق العام**: حتى تتخذ النفقة صفة النفقة العامة لا بد من توافر ثلاثة عناصر أساسية فيها، وهذه العناصر هي:

1- **النفقة العامة مبلغ نقدي**: تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.

ومما لاشك فيه أن استخدام الدولة للنقود هو الأمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدولة للإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد. [2]

2- **المنفعة العامة تصدر عن الدولة أو شخص معنوي**: إن الحديث عن النفقات العامة يعني النفقات التي تصدر عن الدولة، إلا أن هذه النقطة هي موضع نقاش في الفكر المالي، الذي اعتمد على معيارين للتميز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة. يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق وهو ما يطلق عليه القانوني والإداري، ويعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة، وهو ما يسمى المعيار الوظيفي أو الموضوعي.

2 -1- **المعيار القانوني والإداري**: يعتمد مؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق التي تحدد طبيعة النفقة، وما إذا كانت عامة أو خاصة. فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام أو الشخص المعنوي العام، وهي الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة. وتعتبر النفقات الخاصة تلك النفقات التي يقوم بها الأفراد والشركات والجمعيات الخاصة أو أشخاص القانون الخاص ويستند أصحاب هذا الرأي إلى اختلاف طبيعة نشاط القانون العام عن

(1): محمد صديق، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 11.

(2): سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة "النفقات العامة، الإيرادات العامة للميزانية العامة"**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص: 28.

طبيعة نشاط الشخص المعنوي الخاص، ويرجع هذا الاختلاف بصورة أساسية إلى أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة الجماعية العامة، ويعتمد في ذلك على القوانين والقرارات الإدارية، أي على سلطة الأمر.

بينما يهدف نشاط الشخص المعنوي الخاص إلى تحقيق المصلحة الفردية الخاصة. التي تعتمد على التعاقد، ومبدأ المساواة بين المتعاقدين.

2-2- **المعيار الوظيفي (الموضوعي)**: يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تأخذ في حسابها تطور الدولة، واتساع نطاق نشاطها المالي، حيث تتحدد طبيعة النفقات العامة، طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات، وبناءا على ذلك تعتبر النفقات العامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية، أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخاصين اللذين تفوضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية. أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام، في الظروف نفسها، التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها تعتبر نفقات خاصة.

يلاحظ أن الأخذ بالمعيار الوظيفي، الذي يعتمد الفكرة الاقتصادية والاجتماعية، يستبعد جزءا كبيرا من نفقات الدولة التي تدخل ضمن النفقات العامة، التي تقوم بها الدولة، من أجل إشباع الحاجات العامة، التي استجدت إثر تطور الدولة، مما يحول دون إمكان قياس ما يعرف باسم الاقتصاد العام.

وخلاصة القول أن مفهوم النفقات العامة، يجب أن يتسع ليشمل جميع النفقات العامة التي تصدر عن الدولة، الحكومة المركزية والمحلية والهيئات والمؤسسات العامة، وشركات القطاع العام، وشركات الاقتصاد المختلط التي تملك الدولة الجزء الأكبر من رأس مالها، وتسيطر عليها وتتحكم في إداراتها. وهو ما يطلق عليه معيار ملكية الأموال المنفقة.[1]

3- **تحقيق نفع عام**: وتلعب العوامل والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال دورا رئيسا. حيث أن تقدير الدولة للمنافع العامة يأتي انعكاسا لكل من طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع. لذلك يختلف أمر تحديد الحاجات العامة وما يحققه إشباعها من منافع عامة باختلاف فلسفة الدولة، وأن الحاجات العامة يتطلب إشباعها تضامن جهود المجتمع بأسره وذلك إما لعدم إمكانية تجزئة مثل هذه الخدمات ( كالدفاع) وإما نتيجة لعدم كفاية الجهود الفردية لإشباع بعضها رغم إمكانية تجزئتها (كالتعليم والصحة) الأمر الذي يتطلب من الدولة ضرورة إشباعها بما

(1): خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص- ص: 56-57.

ينطوي عليه من نفع عام، ولا تعتبر النفقة عامة تلك التي تعود بالنفع على فئة معينة من الأفراد، ففي هذا انحراف
عن تحقيق إشباع الحاجات العامة ويعتبر اختلالا لمبدأ مساواة الجميع أمام الأعباء العامة.[1]

**المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي:**

إن المفهوم الاقتصادي لدور النفقة العامة في النشاط الاقتصادي يختلف من مدرسة لأخرى ومن فكر لآخر. وعليه سيتم استعراض تطور النفقات العامة عبر أهم مذاهب الفكر الاقتصادي تبعا لتطور المفهوم السياسي والاجتماعي للدولة.

**أولا: نظرية النفقة العامة والتحليل الكلاسيكي**: هي نظرية في الاقتصاد السياسي وتقترن بشكل خاص بكتابات آدم سميث، ومدرسة المفكرين المؤمنين بتدخل السلطات العمومية وفي هذا الصدد يعتبر آدم سميث صاحب أولى الإسهامات التي ساعدت على انبعاث الفكر الكلاسيكي الذي ارتكب في أفكاره على تعظيم ثروة الفرد وإبعاد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بآلية السوق وقيام النظام الاقتصادي الحر، واقتصرت نظرته للنفقات العامة على الأنواع التالية: [2]

1- **نفقات الدفاع**: التي اعتبر أنه لا مناص منها سواء في أوقات الحرب أو السلم وتختلف من مجتمع لأخر و من وقت لأخر.
2- **نفقات العدالة**: وأوضح أنها مهمة لفرض النظام والمحافظة على مصالح الأفراد وممتلكاتهم وخلق الشعور بالثقة والاطمئنان في صفوفهم، وتتمثل حسبه في الأجور ومكافئات القائمين على شؤون القضاء.
3- **نفقات المرافق العامة**: وتنقسم حسب وجهة نظره إلى:

3-1- نفقات على المرافق التي تسهل من حركة التجارة كالطرق، الموانئ والجسور وهي تختلف تبعا لدرجة ازدهار النشاط التجاري.

(1): محمد طاقة، هدى الفراوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 34.

(2): لامي محمد، **دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- 2009/1970**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص-ص: 48-49.

3-2- نفقات على مؤسسات تعليم وتدريب الشباب، واعتبر أنها مهمة كونها تدر عائدا في الأجل القصير من خلال الأصول والمستحقات المحصل عليها من الطلاب، وفي الأجل الطويل من خلال مساهمة الطلاب بمعارفهم المكتسبة في الدفع إلى رقي وازدهار مجتمع اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.
ورغم ما جاء به أدم سميث في موضوع النفقات العامة، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام فكره على مبدأ الإيديولوجية الفردية أي على أساس السماح للأفراد بتعظيم منافعهم الخاصة، واقتصار دور الدولة على توفير وتهيئة الظروف المناسبة لنشاط الأفراد، بتوفير الأمن والحماية وتحقيق العدالة وإقامة بعض المشاريع المساعدة أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي.

ولم يختلف دفيد ريكاردو في فكره المالي عن ما جاء به آدم سميث، وحافظ على نفس الإطار الذي قام عليه الفكر الكلاسيكي من قبل آدم سميث، بل زاد عليه وأظهر أن النفقات العامة التي تمثل الشكل الغالب لتدخل الدولة دائما ما تكون على حساب الإنفاق الخاص لمجموع أفراد المجتمع، أي أن زيادة الإنفاق بمقدار وحدة نقدية واحدة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص بنفس المقدار تقريبا، كم أظهر أن باقي أنواع النفقات العامة كنفقات الحروب والعدالة تؤدي إلى انخفاض الدخل الإجمالي ورؤوس الأموال، كونها تمول بالاقتطاع من دخول الأفراد والمنتجين، ولهذا وجب الحد منها أكبر قدر ممكن لأنه لا يمكن التخلي عنها كونها نفقات ضرورية.

أما جون ستيوارت ميل J.S.Mill فكان أشد حزما، إذ يعتبر أن الفرد وحده هو الذي يستطيع المحافظة على مصالحه وتنظيم شؤونه، ومن ثم فهو يرى عدم جدوى تدخل الدولة في شؤون الأفراد، إلا من خلال إصدار قوانين والأنظمة التي تحمي ممتلكاتهم وإنتاجهم، فضلا عن تدخلها لمنع الأفراد من التهرب وإجبارهم على تنفيذ تعاقداتهم، وهو بذلك يضع أدنى درجات التدخل الحكومي في الاقتصاد.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا النطاق الضيق الذي انحصرت فيه النفقات العامة، اذ اعتبرت نفقات حيادية لا أثر لها من الناحية الإنتاجية على النشاط الاقتصادي، وإنما هي استهلاك من دخول الأفراد العامة، وتتمحور حول أنشطة غير مربحة كتوفير الأمن وحماية الحدود وتحقيق العدالة، وأن الأنشطة المربحة من شأن القطاع الخاص وفقط، ولو أنه كانت هناك بعض الاستثناءات إلا أن ذلك لم يمنع من اعتبار النفقات العامة حيادية في ظل الدولة الحارسة. [1]

(1): حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية "دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 205.

**ثانيا: النفقة العامة والتحليل الكينزي**: شهد القرن العشرون وتحت تأثير الأزمات الاقتصادية وانتشار البطالة وظاهرة الكساد، تطور دور الدولة والانتقال من مفهوم الدولة الحارسة إلى مفهوم الدولة المتدخلة، وبذلك اتسع نطاق نشاط الدولة حيث أصبحت مسؤولة على التوازن الاقتصادي والاجتماعي هذا مع احترام الملكية الفردية، وترك عملية الإنتاج بصفة أساسية للنشاط الخاص، مع أن تقوم الدولة بالتدخل الذي يلزم لإقامة التوازن. وهكذا وخلافا للفكر الكلاسيكي، ازداد حجم المالية الحديثة بالسياسة المالية بشكل عام وسياسة الإنفاق بشكل خاص، واعتبارها أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية، يمكن استعمالها حسب الظروف والأوضاع السائدة.[1]

**ثالثا: النفقة العمومية بالنسبة للتيارات الجديدة في الفكر الاقتصادي**: إن مفهوم النفقة العامة، كان في لب الصراعات النظرية التي تطورت منذ أواخر الستينات، ونجد ثلاثة مذاهب هيمنت على الفكر الاقتصادي المعاصر وهي:

- النقديون؛
- الاقتصاد الكلاسيكي الجديد؛
- الاقتصاد الكينزي الجديد.

من هذا المنطق أردنا أن نحدد ماهية أو أهمية ودور النفقة العامة في ظل التطورات أو التحولات النظرية بالنسبة لهذه التيارات من الفكر الاقتصادي.

1- **النقديون**: « Les Monétaristes »

حسب هذا التيار بقيادة فريدمان فإن الحكومة تجد في التزاماتها زيادة أو رفع للنفقات العمومية عندئذ لا تستطيع أن تقيس الزيادة أو الارتفاع الرسمي للضرائب فمن المستحسن على الحكومة تطبيق وبعقلانية شكل الضرائب الغير مباشرة من خلال التضخم، فالدولة ليست لها الإرادة أو الإمكانية أن تتحكم في النفقات المختلفة فسياسة الإصلاح أو الاستقرار الاقتصادية تنتعش بتدخل الدولة عن طريق النفقة العمومية المكونة لها.

حيث يؤمن فريدمان، مثل ما أشار إليه في كتابه "تاريخ نقدي للولايات المتحدة الأمريكية" والعديد من الدراسات التجريبية، أن الاستهلاك مبني على الدخل الدائم وليس الحالي وأكد أن السياسة النقدية هي السبيل الأمثل لتحقيق توظيف كامل، إذ سعى لإعادة إدخال النظرية الكمية للنقود في كتابه من أجل "إعادة الاعتبار للنظرية الكمية للنقود".[2]

---

(1): لامي محمد، **مرجع سابق**، ص: 50.

(2): زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2012**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2013-2014، ص-ص: 16-17.

2- **الاقتصاد الكلاسيكي الجديد**: « La Nouvelle Economie Classique»

هذا التيار من الفكر الذي له نظرة جزئية للاقتصاد فهو وليد التقاء الإسهامات المختلفة لكل من فريدمان 1986، فيليبس 1970، موف1961، وطور من طرف لوكاس 1972، ونتيجة لهذه النظرة (اقتصاد جزئي) فهم يوافقون النقديون لمدرسة شيكاغو ونظرية التوقعات العقلانية.

وترتكز نظرة هذه المدرسة على الفرضية مفادها أن الدورات الاقتصادية تكون متطابقة مع التوازن الأوتوماتيكي لكل الأسواق مثل ما جاء في نظرية التوازن العامة لــ: WALRAS بفضل مرونة السعر والتصرف الأمثل للأعوان الاقتصادية الذي يفترض أن يكون عقلانيا بالكامل.

وحسب الأطروحات التي طورها بارو كل نفقة للدولة تعوض بسرعة من طرف الادخار بعبارة أخرى، عجز الميزانية الممول من طرف الاقتراض لا ينتج عنه آثار إصلاحية كم زعم وأشاد بذلك الكينزيون، هذه الأطروحات أضحت هدفا كبيرا للنقد وعلى المستوى التجريبي لم تتحقق بعد.

في اعتقادنا أن النقد الأكثر واقعية والذي مس المشكل الذي نحن بصدد تحليله هو لــ: لوكاس 1976 والمطور في مقاله المشهورÉconométrique Policy Evaluation A Critique.

في هذا المقال تقدم بفكرة: إذا أردنا تقدير نتيجة مأخوذة من قياس للسلطات العمومية، فتبعا لهذا القياس لا بد معرفة تغيرات التوقعات للأعوان الخاصة.

في هذه الحالة، النماذج الاقتصادية الكلية تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتوجهات السياسات الاقتصادية، فالمعالم مقدرة انطلاقا من معطيات سابقة، حينئذ وفي مفهوم التوقعات العقلانية فإن صناعة السياسات الاقتصادية لا تعطي إلا نتائج مؤسفة.[1]

3- **الاقتصاد الكينزي الجديد** « La Nouvelle Économie Keynésienne»

تؤكد هذه المدرسة على ضرورة تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي باعتمادنا على طريقة مماثلة لفرضية التوقعات الرشيدة، وأما فيما يخص الاقتصاد الكلي فتفسيره يضعف السوق، ونقول بصراحة أنه إذا كان الكلاسيكيون الجدد يحتمون تحت مضلة: أن الاقتصاد الكلي يتهيأ انطلاقا من الاقتصاد الجزئي فالكينزيون اختاروا أن الاقتصاد الجزئي يتهيأ انطلاقا من الاقتصاد الكلي.

---

(1): حمدي عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص: 207.

(2): قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 15.

ونشير إلى أن كل النتائج المسجلة في مختلف الميادين مازالت متباينة وعليه نحدد على الأقل اتجاهين تدافعا عن التيار من الفكر.[1]

- الكينزي الجديد المنطقي
- الكينزي الجديد الاستراتيجي

فالكينزي الجديد العقلاني(المنطقي) يفسر بطئ التصحيح انطلاقا من مضمون الاقتصاد الجزئي المنطقي من مفاهيم الركود التكنولوجي والتنظيمي مثل الاتفاقيات على المدى الطويل والمنافسة الكاملة.....الخ.

أما الكينزي الجديد الاستراتيجي موضوعه تفسير البطالة الجزئية ومشاكل التنسيق في القرارات.

كل هذه الاتجاهات مهدت لميلاد أدبيات مهمة للغاية اعتمدت كلية على النمذجة، بإدماجها لمختلف الفرضيات المذكورة سابقا، وكذلك النماذج المدمجة لفرضيات الركود تحت مفهوم التوقعات الرشيدة في إطار السوق والمنافسة الكاملة أو التامة، حيث أثبتت في هذه الظروف أن الإنتاج أصغر من مستواها الأعظم، والذي يقوى فكرة زيادة الإنتاج.

ففي هذه النماذج كانت دراسة تدخل السلطات العمومية على مستويين: أولا دراسة الأجوبة للأعوان الاقتصادية لقياسات محددة، بعدها نبحث عن استنتاجات الاقتصاد الكلي لانعكاساتهم الفردية.

من المهم أن نوضح في النهاية انه رغم النجاح الحاصل حاليا لم يبلغ هذا التيار من الفكر الاقتصادي إلى مستويات نظرية متماثلة وإلى اليقين السياسي الذي بلغه الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.[2]

(1): **المرجع نفسه**، ص: 16.

**المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق العام:**

بالرغم من تعدد وتنوه تقسيمات النفقة العامة أو الحكومية سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على المستوى التطبيقي الذي تظهره موازنات الدولة، إلا أن هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى معيارين رئيسيين.

**أولا: تقسيمات الإنفاق العام حسب المعيار الاقتصادي**: يتم تقسيم الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية إلى:

1- **نفقات حقيقية**: والتي تتحقق كمقابل لحصول الدولة على السلع أو الخدمات التي تؤدي الدولة من خلالها القيام بنشاطاتها المتصلة بأداء دورها في المجتمع والاقتصاد، والتي تتمثل بالإنفاق على دفع الأجور والرواتب مقابل خدمات العمل الذي تحصل علية الدولة، ودفع أثمان مستلزمات الإنتاج، ودفع أثمان متطلبات إقامة الاستثمارات، وهذه النفقات الحقيقية يمكن أن تتصل بالنفقات العامة على أداء الدولة للخدمات العامة، أو النفقات العامة على توفير البنية التحتية الأزمة لعمل النشاطات الاقتصادية، أو النفقات العامة اللازمة لعمل النشاطات الاقتصادية، أو النفقات العامة اللازمة للقيام بالنشاطات الاقتصادية، وتبعا لدور الدولة الذي يحدد مدى وطبيعة النفقات الحقيقية هذه.[1]

2- **نفقات تحويلية**: والتي تتمثل بالنفقات التي لا يقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات، كالإعانات مثلا التي تمنح للأفراد والتي يتم تمويلها من الإيرادات الضريبية حيث أنها تمثل تحويلا للموارد من جهات معينة في المجتمع عن طريق اقتطاع جزء من موارد و دخول فئاته القادرة عن طريق الضرائب، إلى الجهات الأخرى في المجتمع، والتي تمثلها الفئات غير القادرة، والأقل قدرة عن طريق استخدامها بإنفاقها لصالحها بشكل إعانات أو خدمات، وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة دخولهم الناجمة عن مثل النفقات التحويلية.[2]

(1): سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص: 469.

(2): فليح حسن خلف، **المالية العامة**، دار عالم الكتب الحديث، عمان، 2008، ص: 128.

**ثانيا: تقسيمات الإنفاق العام حسب المعيار الوضعي**: يتم تقسيم الإنفاق العام حسب المعيار الوضعي إلى:

1- **التقسيم الإداري**: حيث يتم تقسيم النفقات العامة بما يتوافق مع هيراركية الهيكل الإداري للدولة وزارة، هيئة أو مؤسسة، وحدات إدارية....الخ.
فالنفقات العامة يتم تقسيمها في الموازنة العامة إلى عدد من الأقسام أو الأبواب الإنفاقية حيث يخصص كل باب أو قسم لجهة إدارية معينة تمثل الجهات الإدارية الرئيسية أو العليا. فمثلا وزارة الدفاع يخصص لها باب محدد، وزارة الأمن الداخلي باب آخر، وزارة التعليم العالي باب ثالث وزارة الصحة باب رابع...وهكذا. وكل باب خاص بوزارة أو جهة معينة ينقسم إلى عدد من الفروع الإنفاقية، وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد من البنود الإنفاقية يخصص كل منها لوحدة إدارية أقل في مستواها التنظيمي داخل الهيراركية الإدارية من المستوى التنظيمي للوحدة الإدارية التي يخصص لها فرع إنفاقي محدد. فتوزيع الإنفاق العام المخصص لوحدة إدارية حكومية معينة (يخصص لها فرع إنفاقي محدد) يوزع على عدد من الوحدات الإدارية الأصغر التابعة لنفس المصلحة أو الوحدة الحكومية التي تمثل المستوى الإداري والتنظيمي الأعلى، وكل وحدة في المستوى التنظيمي الأدنى يخصص لها بند إنفاقي محدد.[1]

2- **التقسيم الوظيفي**: يعتمد تقسيم النفقات العامة وظيفيا على الفكرة في علم المالية العامة وقد اقترحت لجنة ( هوفر Hoover) هذا التقسيم وجرى تطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية، وكتفت أثرها كل من هولندا وفرنسا منذ سنة1958 غير أنه في فرنسا يجري تطبيق التقسيم الإداري القديم إلى جانب التقسيم الوظيفي وتطلق وزارة المالية الفرنسية على التقسيم الإداري القديم إلى جانب التقسيم الوظيفي وتطلق وزارة المالية الفرنسية على التقسيم الإداري القديم إلى جانب التقسيم الوظيفي وتطلق وزارة المالية الفرنسية على التقسيم الخير اسم (نفقة وعائد المرافق العامة).

وبناء عليه يتم تقسيم النفقات العامة وفقا للوظائف الرئيسية في الدولة ويبلغ عددها ثماني وظائف وهي:[2]

- الإدارة والسلطات العامة.
- العدالة والأمن.
- العلاقات الخارجية.
- الدفاع القومي.

---

(1): سعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سابق**، ص: 477.

(2): فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص-ص: 74-75.

- التعليم والثقافة.
- الإجراءات الاجتماعية (المحاربون القدامى، العمل، الصحة).
- الإجراءات الاقتصادية (الزراعة والأشغال العامة، التجارة والصناعة، والشؤون المالية).
- الإسكان.

يضاف إلى ذلك أنواع أخرى من النفقات العامة غبر التنظيمية (الدين العام) والنفقات غبر المصنفة (المعاشات).

وإذا كان من مآخذ التقسيم الإداري أنه لا يسمح ببيان ما أنفقته الدولة على المباني التي تقوم بإنشائها الوزارات والهيئات المختلفة مثلا، فإن التقسيم الوظيفي يسمح بتحقيق هذه النتيجة، ويكون أما هنا عندئذ مجموع ما أنفقته الدولة على هذه الوظيفة ونستطيع مقارنة ذلك بعائدية النفقة من جهة وما تم إنفاقه على مختلف الوظائف الأخرى من جهة أخرى.

والميزة الأخرى التي يقدمها التقسيم الوظيفي هو أنه يبني الأهمية النسبية لكل وظيفة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة ومقدار ما تم إنفاقه على هذه الوظيفة ومردود هذا الإنفاق ويطلق على ذلك اسم تحليل النفقة والعائد.

3- **التقسيم النوعي**: وفقا لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات المدرجة بالموازنة العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام. فمثلا يمكن تقسيم النفقات العامة لأي وحدة حكومية نوعيا إلى أربع مجموعات إنفاقية أو أربع بنود إنفاقية وهي: [1]

- نفقات مقابل خدمة العمل وتتمثل في الأجور والمرتبات.
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها مصاريف جارية.
- نفقات مقابل مشتريات خدمية.
- نفقات مقابل أصول رأسمالية ويطلق عليها النفقات الرأسمالية.

**الشكل رقم (01): تقسيمات الإنفاق العام**

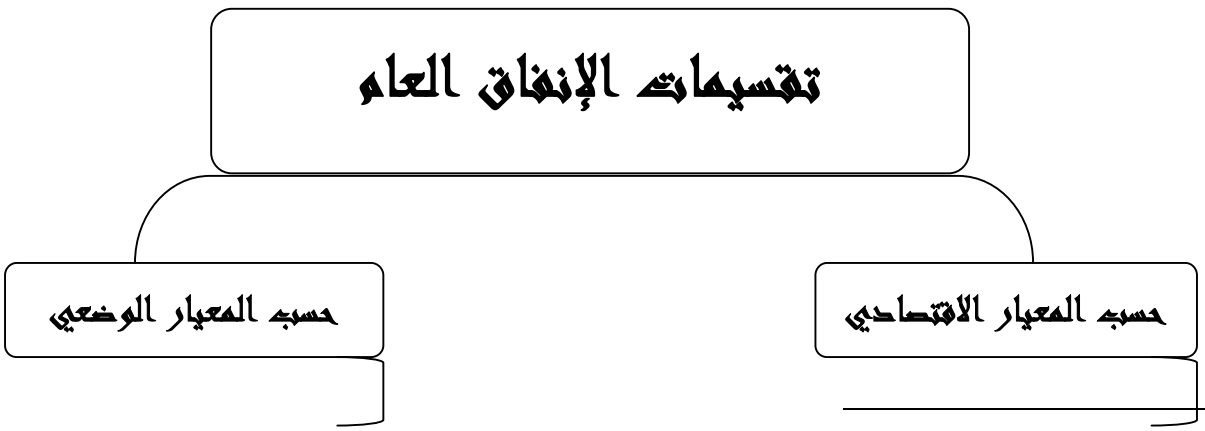


(1): محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 88.

**المصدر**: من إعداد الطلبة اعتمادا على: محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 89.

## المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة:

من الظواهر التي أصبحت مألوفة بالنسبة لمالية الدولة، ظاهرة اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع عاما بعد عام، مع تطور دور الدولة الاقتصادي وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولقد خلص الاقتصاديون اعتمادا على استقراء الإحصاءات في مختلف الدول أن جعلوا هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي. ولقد تعرض الفكر الاقتصادي بتحليل ظاهرة نمو الإنفاق العام من أجل تفسيرها وتبيان الأسباب المؤدية إليها، وظهرت عدة نظريات تحاول تفسير سلوك الإنفاق العام أهمها قانون فاجنر وبعض النظريات الأخرى وسنعرض أولا تطور النفقات العامة من المفهوم التقليدي للحديث ومن ثم أسباب تزايدها وتفسيرها.

### المطلب الأول: تطور النفقات العامة:

انعكس تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي على تطور مفهوم المالية العامة وبالتالي مفهوم النفقات العامة للدولة، فقد اختلف هذا المفهوم في ظل الدولة المتدخلة عن المفهوم الذي كان في ظل الدولة الحارسة.

**أولا: المفهوم التقليدي للنفقات العامة**: كان الفكر الاقتصادي في ظل الدولة المحايدة يتضمن إقصاء الدولة عن التدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية إلا مهامها التقليدية التي تنحصر في الدفاع عن أرض الوطن والأمن الداخلي، وتحقيق العدالة في صورة مرفق القضاء، ولما كان الأمر هكذا،فإن الأمر يقتضي التوفير في نفقات الحكومة وعدم زيادتها عن قدر معين، لأن الزيادة تعني التدخل وبالتالي التقليل من الحرية الاقتصادية التي تميز النشاط الاقتصادي في ذاك الوقت.

كذا الحياد التام الذي تتصف به النفقة العامة، أي أن هذه النفقة لابد أن توجه إلى الأنشطة التقليدية فقط، علاوة على البحث عن الموارد التي تغطي هذه النفقات دون عجز أو فائض، لأن العجز سيؤدي إلى الحد

من تحقيق هذه الأهداف، أما الفائض فيعني إرهاق المواطنين بمزيد من الضرائب التي تثقل كأهلهم وهو ما يتعارض مع مبدأ حياد الدولة في النشاط الاقتصادي.[1]

وخلاصة الأمر أن الاقتصاديين لم يتطرقوا لتحليل النفقة العامة، ولم يهتموا بآثارها الاجتماعية التي تحققت في ظل المرافق العامة التقليدية بالإضافة إلى عدالة توزيع الأعباء العامة على كافة المواطنين، حيث تتجه الدولة تحديد نفقاتها بكل دقة وتحديد التمويل اللازم لها عن طريق الضرائب والتي كانت تفرض بشروط معينة تحد من سلطة الدولة في فرض ضرائب جديدة، ولما كان الأمر كذلك فلابد أن يوزع الوعاء الضريبي بما يحقق العدالة بين أفراد المجتمع.

**ثانيا: المفهوم الحديث للنفقات العامة:** كان لظهور الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، وفشل النظرية التقليدية التي كانت تؤكد أن الاقتصاد قادر على تحقيق توازنه من تلقاء نفسه، أدى إلى ظهور نظريات حديثة بديلة تحقق هذا التوازن بأسلوب اقتصادي علمي، فقد أكد جون مينارد كينز بأن سبب هذا الكساد هو انخفاض معدل الطلب الكلي، ولذلك فلا بد من أن تتدخل الدولة بالإنفاق العام من أجل تنشيط حجم الطلب الكلي، وذلك بزيادة معدل الاستثمار القومي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وبالتالي انخفاض معدل البطالة واتجاه الاقتصاد

نحو تحقيق التشغيل الكامل، ومن ذلك الحين، وتدخل الدولة في نشاط الدولة في زيادة مستمرة، ولم يعد دور الدولة قاصرا على تحقيق التوازن، بل أصبح دور الدولة أكثر فعالية والذي يتضمن في:

- زيادة الإنتاج في أوقات الكساد الحيلولة دون ارتفاع مستوى الأسعار.
- المحافظة على القوة الشرائية للنقود أثناء التضخم.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي فإحداث نشاط ي حجم الطلب الكلي.

لن يتحقق إلا من خلال زيادة الإنتاجية إلى الحد الذي يحقق توازن بين كل من الطلب والعرض الكلي، وبالتالي توازن مستوى الأسعار وعدم ارتفاعها، كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود الأمر الذي يجعل الدولة تزيد من إنفاقها لتعويض انخفاض القوة الشرائية للنقود الأمر الذي يجعل الدولة تزيد من إنفاقها لتعويض انخفاض هذه القوة، كما أن زيادة الإنتاجية تؤدي زيادة الطلب على العمالة وبالتالي انخفاض معدل البطالة، ولاشك أن تحقيق ذلك كله يحقق الاستقرار الاقتصادي.

وعلى أثر زيادة التوسع في النشاط الاقتصادي وتطوره، اتجهت الدولة إلى زيادة الإنفاق العام من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[2]

(1): أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة"المفاهيم والتحليل الاقتصادي التطبيق"**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص: 44.

(1): **المرجع نفسه**، ص-ص: 45-46.

**المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة:**

كان من النتائج التي أدى إليها تطور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة فالمنتجة وتوسع وجوه نشاطها المختلفة إلى زيادة مطردة في حجم وتنوع النفقات العامة إلى درجة أن اعتبرت هذه الزيادة بمثابة ظاهرة عامة طويلة الأجل انتشرت في مختلف الدول على اختلاف مستوياتها تقدمها الاقتصادي وطبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة فيها. ولم تقتصر هذه الظاهرة على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة على رأس الأسعار الجارية والثابتة، وإنما على زيادة مستمرة في نسبة هذه النفقات العامة من الدخل القومي.

**أولا: الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:** تتمثل أهم الأسباب الظاهرية في زيادة حجم الإنفاق العام الذي يؤدي إلى عدم زيادة متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة وهي أسباب لا تعكس زيادة في الخدمات العامة أو تحسنا في مستواها.[1] وهذه الأسباب تتمثل في: [2]

1- **انخفاض قيمة النقود:** ترتب على قيام الحروب وحدوث الأزمات الاقتصادية الدورية نتائج متعددة ألجأت الدول المختلفة إلى استخدام أسلوب الإصدار النقدي الجديد كوسيلة من وسائل تمويل نفقات الحروب الهائلة أو لعلاج الأزمات الاقتصادية عن طريق التوسع في الإنفاق العام. ولاشك أن المبالغة في هذا السلوك إلى درجة يتجاوز معه ما تحتفظ به الدولة من غطاء لعمليتها الورقية سيؤدي إلى حدوث آثار تضخمية ينتج عنها انخفاض في قيمة النقود ودفع الأسعار نحو الارتفاع بشكل يناسب وحدة ونوع ذلك التضخم ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما تنسحب آثار ذلك إلى النفقات العامة فيسبب زيادتها.

(1): محمد يسرى حسن عثمان، **اقتصاديات المالية العامة**، مطابع الطوبجي للنشر، لبنان، 1996، ص: 39.
(2): فتحي أحمد ذياب عواد، **مرجع سابق**، ص-ص: 85-87.

ومن الملاحظ في ارتفاع الأسعار الناشئ عن انخفاض القيمة الشرائية لا تتأثر به جميع أنواع النفقات العامة بشكل واحد وإنما تختلف هذه الآثار باختلاف طبيعة النفقة العامة.

2- **تغير القواعد المالية**: من النتائج التي أدت إليها التغير في القواعد الفنية المتعلقة بإعداد الميزانية العامة فقد كانت قاعدة تخصيص الإيرادات العامة هي الزيادة الظاهرية في حجم النفقات العامة. فقد كانت قاعدة تخصيص الإيرادات العامة التي كانت تتبعها بعض الهيئات العامة هي الأصل وما عداها يعتبر استثناء وخروجا على هذه القاعدة. ومضمون هذه القاعدة هي أن تقوم تلك الهيئات بطرح إيراداتها من نفقاتها المدرجة في الميزانية العامة للدولة. ويطلق على هذا الإجراء اسم صافي الإيراد. إذ لاشك أن درج جميع نفقات هذه الهيئات في الميزانية العمة يؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة وبالنتيجة فإنها لا تمثل زيادة حقيقية فيها.

كما أن الفترة التي تبدأ وتنتهي فيها السنة المالية تؤدي هي الأخرى إلى زيادة في أرقام النفقات العامة لأنها تنسحب لفترة زمنية أطول دون أن يتضمن ذلك زيادة حقيقية في النفقات العامة.

3- **تعميم استعمال النقود في الإنفاق الحكومي**: لجأت بعض الدول قديما إلى استخدام الإكراه والصخرة الجبرية كأسلوب لأداء العمل في الأشغال العامة دون أن تدفع أجرا كمقابل لهذا العمل. أو أنها تقوم بتفويض بعض الأفراد والمؤسسات بفرض الضرائب والرسوم وجبايتها من المكلفين كمقابل للخدمات التي تقدمها لهم وينتفعون بها. أما في الوقت الحاضر فقد أخذت النفقة العامة صورة نقود وهجرت الأساليب القديمة لمجافاتها للعدالة. وما من شك أن الاستعاضة عن الأسلوب القديم بالطريقة الحديثة واستعمال النقود في النفقة العامة قد أدى إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة.

**ثانيا: الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة**: نقصد بالنمو الحقيقي للإنفاق العام أن هناك توسعا في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة أو تحسين مستوى الخدمات القائمة، ومن تم زيادة المنفعة الحقيقية الناشئة عن هذه النفقات لشخص معين بذاته خلال فترتين زمنيتين مختلفتين، ويمكن لهذه الزيادة أن تشير إلى حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة ومن أبرز أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة هي:[1]

(1): دنان راضية، **ترشيد الإنفاق العام ضمن سياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة الجزائر 2014/1990-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015-2016، ص: 44.

1- **الأسباب الاقتصادية**: تتمل هذه الأسباب في زيادة الدخل الوطني من جهة وتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من جهة أخرى.

1-1- **ازدياد الدخل الوطني**: إن ارتفاع الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه في شكل أعباء عامة، فيصور ضرائب ورسوم الناجم عن ارتفاع دخول الأفراد ومنه اتساع أوعية الضرائب، وتشجع هذه الموارد المتاحة للدولة في زيادة نفقاتها في جميع المجالات.

1-2- **تطور دور الدولة الاقتصادي**: إن تطور الذي عرفه دور الدولة له أثر كبير في زيادة حجم الإنفاق العام في معظم الدول، حيث كان المفهوم التقليدي مبني على أساس الحد من النفقات العامة، من خلال عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وافتقار دورها في أداء وظائفها التقليدية وهو تأمين الوضع الأمني، ودفع الاعتداء الخارجي، حماية الملكية الخاصة.

بينما المفهوم الحديث للمالية مبني على أساس تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي.

2- **الأسباب الإدارية**: لقد ترتب على تطور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة عدد المؤسسات والإدارات والمرافق العتمة العامة وتوسع الجهاز الإداري، وزيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسييرها وبالتالي زيادة الإنفاق العام.

3- **الأسباب السياسية**: تؤثر بعض العوامل السياسة في حجم النفقات العامة فتؤدي لازديادها ومن أهم هذه العوامل انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية، مما أدى إلى اهتمام الدولة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها، هذا فضلا عن نظام تعدد الأحزاب السياسة قد دفع الدولة إلى زيادة المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين. إن ارتفاع مستوى الخلق السياسي لرجال الحكم وموظفين الدولة، ولا جدل في أن حوادث الاختلاس والتزوير والرشوة والصرف المتكرر واستغلال النفوذ بقصد التلاعب في أسعار مشتريات العطاءات العامة تؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

4- **الأسباب الاجتماعية**: إن التطور الاجتماعي وانتشار التعليم أدى إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي، وانتشار مجموعة من الأفكار الاجتماعية لعل من أهمها ضرورة تحقيق عدالة في توزيع الدخل والثروة في المجتمع أدى ذلك إلى مناصرة الطبقة الفقيرة، وتقديم يد العون لها ورفع مستواها والاتجاه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات للجميع في الميادين المختلفة من تعليم وصحة وإسكان، كما ساهمت أزمة الكساد لسنة1828 في زيادة النفقات الاجتماعية والتوسع في الإعانات والخدمات لتحسين الظروف الاجتماعية. هذا ما جعل مختلف الدول تتجه نحو إقامة نظما للضمان الاجتماعي لتوفير وسائل العيش للأفراد والرعاية الصحية وبطبيعة الحال تختلف تلك الأنظمة حسب

ظروف وإمكانيات كل دولة، وقد نتج عن قيام الدولة بهذه الإعانات والخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.[1]

5- **الأسباب العسكرية**: تعد ظاهرة زيادة الإنفاق العسكري ظاهرة عالمية في القرن العشرين كنتيجة حتمية لطبيعة الصراع العالمي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كذلك الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر بين الدول وعدم الاستقرار الذي يشهده العالم، فزادت بذلك النفقات المخصصة للاقتناء الأسلحة من أجل

الدفاع والأمن، إذ يمكن اعتبار أن النفقات العسكرية من أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة، فقد أصبحت تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي كذلك نسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام.

6- **الأسباب المالية**: من أهم العوامل المالية التي ساعدت على زيادة الإنفاق العام هو سهولة الاقتراض في العصر الحاضر، مما أدى إلى كثرة التجاء الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد العامة فكان عاملا مشجعا على زيادة الإنفاق من ناحية، كما كان في حد ذاته سببا من أسباب زيادة الإنفاق العام نتيجة دفع فوائد الدين.[2]

**المطلب الثالث: تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة:**

من الظواهر العامة ظاهرة زيادة النفقات العامة. وإننا نلاحظ أن النفقات العامة في جميع دول العالم على اختلاف نظمها السياسية وظروفها الاقتصادية في اتجاه مطرد نحو الزيادة.

ولا ينقص من هذه الظواهر ما قد نلاحظ من ثبات أو حتى انخفاض في النفقات العامة في بعض السنوات. ذلك أن الاتجاه العام في النفقات العامة في المدة الطويلة تظل ظاهرة عامة مؤكدة.

وكان أول من لفت الأنظار إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة الاقتصادي الألماني واجنر A.Wagner وانتهى هذا الفقيه من دراسته عن تطور نفقات الدولة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر إلى القول بوجود اتجاه عام نحو ازدياد أوجه نشاط الدولة مع التطور الاقتصادي للجماعة. وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون واجنر Wagners Law.

ويتلخص هذا القانون في أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي.

---

(1): بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص: 62.

(1): **المرجع نفسه**، ص: 63.

(2): حمد بن محمد آل الشيخ، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون واجنر -شواهد دولية-**، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية، 2002، ص: 136.

وبعبارة أخرى فإن نسبة النفقات العامة في الناتج القومي تميل إلى الزيادة بمعدل أكبر من الزيادة في الناتج القومي.

ومن جهة ثانية فإن نظرة إلى الإحصائيات المتعلقة بحجم الإنفاق العام في ميزانيات بعض الدول المختلفة كفيلة بإثبات هذه الظاهرة العامة.

ويرى الاقتصاديون أن خير حجم للإنفاق العام بالنسبة للدخل القومي هو ما يتيح الفرصة لتحقيق التشغيل الشامل في الدول المتقدمة، ويضمن تشغيل الموارد واستغلالها بشكل أمثل، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية.[1]

وجملة القول أن حجم النفقات العامة يجب أن يتحدد عند المستوى الذي يستوعب الدخل القومي ولا يضر بقيمة النقود.

ولما كان الإنفاق العام في كافة الدول مطردا نحو الزيادة فإن ذلك يشير التساؤل عن الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى هذه الزيادة.

وقد قسم الفقه المالي تلك الأسباب إلى قسمين رئيسين على أساس التمييز بين الزيادة الحقيقية في النفقة المؤدية إلى الزيادة الفعلية في السلع والخدمات، وبين الزيادة الظاهرية في النفقة التي تمثل مجرد زيادة في أرقام النفقات العامة دون أن تحدث هذه الزيادة أثرا في كمية السلع والخدمات.[2]

## المبحث الثالث: ضبط وترشيد النفقات العامة:

ترشيد الإنفاق العام هو العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن. لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف، يمكن تحديد نطاقه إذا زاد الإنفاق إلى مستوى أعلى بكثير من موارد الدولة، أو انخفاض إنتاجية الإنفاق العام إلى أدنى حد ممكن. وسنعرض في هذا المبحث محددات وضوابط الإنفاق وآليات ترشيده. [3]

### المطلب الأول: محددات الإنفاق العام:

هناك عوامل ترسم حدود وحجم النفقات العامة للدول وهي:

---

(1): زهير أحمد قدورة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته**، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص-ص: 49-51.

(2): لمين بليلة، **ترشيد الإنفاق العام بهدف الإقلال من ظاهرة الفقر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015-2016، ص: 228.

**أولا: الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي**: إن الفلسفة الاقتصادية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي ونمط إدارة الدولة، وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط لإدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة،الدولة المنتجة).

ففي ظل الدولة الحارسة التي تتبنى أسلوب المالية المحايدة والتي تحصر مهامها في الوظائف الأساسية للدولة (الأمن، الدفاع، القضاء) فإن حدود الإنفاق العام سوف تضيق لتقتصر على تمويل نشاط الدولة في تنفيذ المهام الأساسية المشار إليها لهذا سوف نشهد حدود ضيقة للنفقات العامة تتناسب مع شكل الدولة الحارسة.

أما في ظل الدولة المتدخلة التي تستخدم أسلوب المالية الوظيفية والتي تسعى إلى تحقيق دور اقتصادي مؤثر في النشاط الاقتصادي فإنه تستدعي حدود أوسع للنفقات العامة لكي يتناسب مع الدور التدخلي للدولة لذلك يزداد التخصيص المالي للنفقات العامة في مرحلة الدولة المتدخلة بشكل يفوق ماهو عليه في ظل الدولة الحارسة.

وينطبق التحليل نفسه في ظل الدولة المنتجة التي تسيطر على عملية الإنتاج والتوزيع والتي تستخدم أسلوب التحليل المالي حيث تتسع حدود النفقات العامة لكي تصبح قادرة على استيعاب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة.[1]

**ثانيا: تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية**: عادة ما يخضع النشاط الاقتصادي إلى تقلبات تبعا لحركة الدورة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها الزمنية وأسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تأخذ المسار التالي:

**الشكل رقم (02): الدورة الاقتصـــــــــــــــــادية**

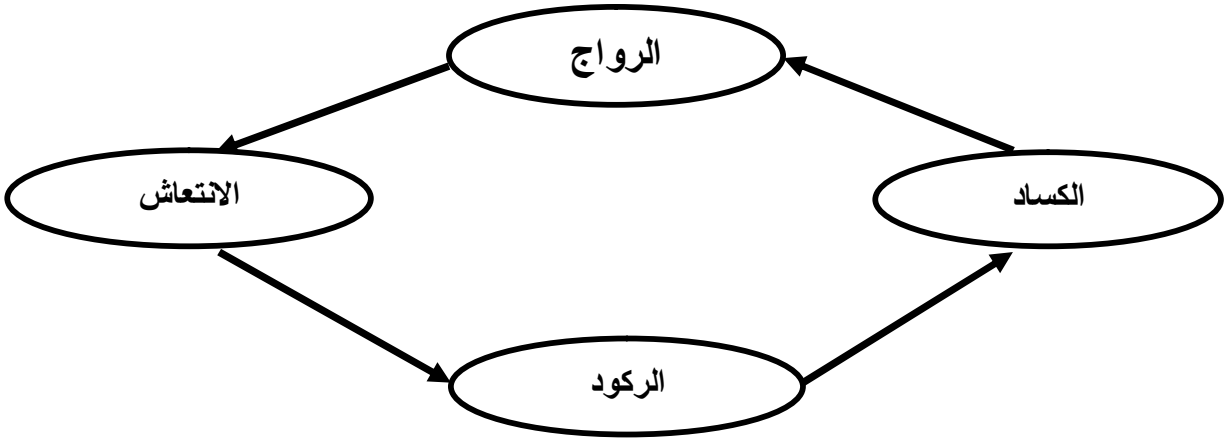


(1): نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 43.

(2): بودخدخ كريم، **مرجع سابق**، ص: 50.

**المصدر:** نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 45.

الركود والانتعاش له تأثير واضح في رسم حدود النفقات العامة ويبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات من درجة استجابة لتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي والذي يوصف ب (حساسية النفقات العامة) حيث تختلف مسارات هذه الحساسية تبعا لنوعية الإنفاق العام و كما يلي:[1]

1- **حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العامة**: يأخذ مسار حساسية الإنفاق العام الجاري على الإدارة العامة مسارا مشابها لمسار مستوى النشاط الاقتصادي، أي انه عندما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ليصل إلى حالة الرواج والانتعاش فإن الإنفاق الجاري على الإدارة العامة سوف يزداد وبالعكس في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الركود والكساد فان الإنفاق الجاري سوف يتقلص أو يقل، إلا أنه يلاحظ أن درجة هبوط منحنى النشاط الاقتصادي يكون اشد انحدارا من منحنى من انحدار منحنى الإنفاق الجاري وهذا مرتبط بطبيعة مرونة هذا النوع من الإنفاق الذي يجد فيه صاحب القرار صعوبة كبيرة في تقليصه وضغط فقراته.

2- **حساسية الإنفاق الاجتماعي**: يأخذ مسار حساسية الإنفاق الاجتماعي اتجاها معاكسا لمسار منحنى النشاط الاقتصادي، أي أنه في حالة تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الانتعاش فإن الحكومة تجد نفسها غير ملزمة بزيادة التخصيصات المالية لتمويل الإنفاق الاجتماعي لعدم الحاجة الماسة لذلك، أما في حالة هبوط مستوى النشاط الاقتصادي وصولا إلى حالة الكساد فان الحكومة تجد نفسها مضطرة لزيادة الإنفاق الاجتماعي لمواجهة مظاهر هذا الكساد من بطالة وفقر اجتماعي لأن المطالبة بإعانات البطالة والدعم بمختلف إشكاله تصبح شديدة لمواجهة الضرر من حالة الكساد.

3- **حساسية الإنفاق الاقتصادي**: إن حساسية الإنفاق العام الاقتصادي ترتبط بأسلوب النظام الاقتصادي وشكل الدولة، ففي ظل دولة حارسة غير متدخلة يأخذ مسار الإنفاق الاقتصادي اتجاها مشابها لمسار مستوى النشاط الاقتصادي وهذا طبيعي تبعا لأسلوب حيادية المالية العامة، أما في ظل دولة متدخلة فإن مسار الإنفاق الاقتصادي يستجيب بشكل معاكس لحركة الدورة الاقتصادية لأن الدولة وبحكم مهامها التدخلية سوف تسعى إلى زيادة الإنفاق الاقتصادي والاقتصادي منه في وجه الخصوص لمواجهة حالة الكساد. وتتخذ إجراءات انكماشية ضاغطة لمواجهة الضغوط التضخمية في حالة الانتعاش، هذا يعني أن حدود الإنفاق العام ترسم من خلال العلاقة بين حساسية الإنفاق العام وتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي تبعا لحركة الدورة الاقتصادية.

**ثالثا: المقدرة المالية للدولة**: وهي عامل حاسم في رسم حدود الإنفاق العام، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي في ضوءها يتقرر إلى أي مدى تذهب به الدولة لإقرار التخصيصات المالية المتخصصة للإنفاق العام، وتتوقف المقدرة المالية للدولة على العوامل التالية:[1]

1- **المقدرة التكليفية**: هي مستوى القدرة التحميلية للدخل لتمويل الضرائب، أي أن على المشرع الضريبي أن يصل ويعرف إلى المقدرة التكليفية للدخل لكي يستطيع أن يحدد نسبة الضريبة المفروضة والقابلة للدفع ومن الطبيعي انه كلما زادت المقدرة التكليفية للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية وتعززت المقدرة المالية للدولة. والشكل الموالي يوضح تبيان أحسن ضريبة في ظل مستوى القدرة التحصيلية للدخل.

**الشكل رقم (03): أحسن حصيلة ضريبية في ظل مستوى المقدرة التحميلية للدخل القومي**

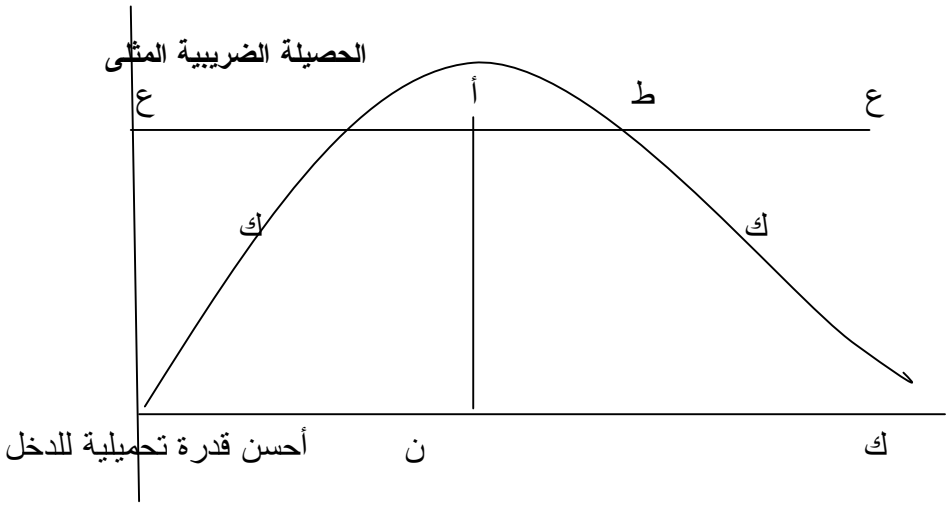


**المصدر**: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص: 48.

يمثل الشكل البياني أعلاه كيفية الوصول إلى أحسن حصيلة ضريبية في ظل مستوى معين من المقدرة التحملية للدخل القومي حيث يمثل مسار المنحنى (ع ع) الحصيلة الضريبية بمستوى واحد في حين يمثل ألمنحنى (ك ك) تطور القدرة التحيملية للدخل القومي، وفي النقطة (أ) حيث يمس منحنى

(1): نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مرجع سابق**، ص-ص: 46-48.

الحصيلة الضريبية أعلى مستوى من منحنى المقدرة التحميلية للدخل تتحدد الحصيلة الضريبية أعلى مستوى من منحنى المقدرة التحملية للدخل تتحدد الحصيلة الضريبية المثلى والتي تقابل أحسن مقدرة تحملية في النقطة (ن) هذا يعنى أن المشرع الضريبي يضطر للعودة إلى النقطة (أ) لضمان أحسن إيراد ضريبي وتعزيز المقدرة المالية للدولة.

2- **المقدرة الإقراضية**: يقصد بها مقدرة الاقتصاد على تلبية حاجات الدولة من القروض العامة. وهذه المقدرة تتوقف على عاملين هما: [1]

2-1- **حجم الادخار القومي**: ويعتمد هذا على ماهو مخصص للاستهلاك من الدخل. أو ما يسمى بالميل الاستهلاكي. فكلما زاد الميل الاستهلاكي قل ما مخصص للادخار وقلت معه المقدرة الإقراضية والعكس صحيح.

2-2- **توزيع الجزء المدخر بين الإقراض العام والخاص**: يحدث تنافسا بين الدولة والقطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض (المدخرات) فإذا كانت فرص الاستثمار مربحة تنساب المدخرات إلى القطاع الخاص. أما إذا كان العكس فتزداد الفرص أمام الدولة في جذب المدخرات على شكل قروض عامة.

**المطلب الثاني: ضوابط الإنفاق العام:**

تخضع النفقات العامة إلى العديد من المعايير والتي ينبغي مراعاتها عند القيام بها، والتي تمثل مبادئ، أي قواعد وأسس يتم الاستناد إليها في الإنفاق العام،[2] والتي من بينها مايلي:

**أولا: ضابط المنفعة العامة**: ويعني هذا أن لا توجه النفقة العامة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر. ويقتضي تحقيق أكبر قدر من المنفعة -عند البعض- أن تتساوى المنفعة الحدية للنفقة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الأعباء العامة. والواقع أن هذا التحديد يعتمد على المنفعة في مفهومها الفردي وهو بصدد تحديد المنفعة الجماعية، وواقع الأمر أن هذا الاتجاه ينكر الطبيعة الحقيقية للظاهرة المالية، فالدولة هي موضوع النشاط المالي، ويخضع اختيارها للنفقات العامة، لاعتبارات سياسية، ومن ثم لا يمكن الاعتماد في تقدير حاجاتها العامة على معايير فردية. ولذلك يذهب كتاب آخرون إلى أن تحقيق أكبر قدر من المنفعة الجماعية يستلزم أن تتساوى المنفعة الجماعية الحدية للإنفاق في مختلف الوجوه وأن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية

(1): سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر، عمان، 2011، ص: 81.

(1): فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص: 111.

(2): زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، مطابع الأمل للنشر، بيروت، دون سنة نشر، ص-ص: 52- 53.

في كافة وجوه الإنفاق مجتمعة مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي لدى الأفراد بعد دفع التكاليف العامة كالضرائب من جهة أخرى. وهذا تطبيق لقاعدة توازن المستهلك.

وحقيقة الأمر أن من الصعوبة بإمكان إخضاع المنفعة التي تعود على المجتمع من الإنفاق العام لمقياس واضح منضبط. حيث أن للنفقات العامة آثار متعددة، ظاهرة وغير ظاهرة، اقتصادية وغير اقتصادية، حاضرة ومستقبلية، مما يتعذر معه قياس هذه المنفعة أو تقديرها على وجه الدقة فتقرير ما إذا كان وجه معين من وجوه الإنفاق يترتب عليه تحقيق نفع عام أم لا إنما تقوم به السلطة السياسية في الدولة وبهذا يعتبر القرار المتضمن إنفاقا عاما في وجه معين دون غيره تفضيلا للنفع المتحقق منه دون النفع الذي يتحقق من غيره، وهذا تفضيل سياسي بالطبع.
إن معرفة مبلغ النفقات العامة الذي ينفق على وجه معين لها فائدتها حتى لو كان من المتعذر قياس المنفعة التي تعود على المجتمع منها. وتتمثل هذه الفائدة في إفساح المجال أمام الرأي العام والسلطة التشريعية لمراقبة الحكومة وهي بصدد توزيع مبالغ النفقات العامة بين وجوه الإنفاق المختلفة.[1]

**ثانيا: ضابط الاقتصاد والتدبير**: يعد الاقتصاد في الإنفاق شرطا ضروريا لأعمال ضابط المنفعة السالف ذكره، حيث تتضمن هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق فيما لا مبرر له وإن هذه القاعدة ضرورية لتحقيق قاعدة المنفعة القصوى فتحقيق أقصى منفعة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة أي تحقيق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة.[2]

إن الإنفاق العام ينطوي على التصرف في أموال تخرج من خزانة الدولة ويقوم على هذا الإنفاق موظفين وهم بطبيعة الحال لا يملكون هذا المال وبالتالي فإنهم لا يكونون حارصين على الإنفاق كما هو حرسهم على أموالهم الخاصة وبالتالي فقد يسعون إلى تحقيق تعظيم منافعهم على حساب المنافع العامة، وإن غياب أو ضعف أجهزة الرقابة المالية والإدارية وغياب الرادع المسلكي لهذه التصرفات يشجع على الإسراف والتبذير ومن مظاهر التبذير في كثير من الدول وخصوصا الدول النامية هو زيادة عدد الموظفين عن الحاجة الفعلية لمتطلبات العمل وكذلك الإسراف في استخدام السيارات الحكومية لحساب مصالح الأفراد الشخصية والإسراف في شراء الأجهزة والأثاث والمباني الحكومية وغياب الوعي بالاستخدام الأمثل لهذه الآلات والتجهيزات مما يؤدي إلى سرعة تعطلها وشراء الآلات وأجهزة بديلة.

---

(1): عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص: 81.
(2): محمد خصاونة، **مرجع سابق**، ص: 53.

إن قاعدة الاقتصاد تعني إنفاق كل ما يلزم إنفاقه من أموال مهما بلغت كميته على جوهر الموضوع وتجنب الإنفاق على الجوانب التي لا تدخل كعنصر أساسي في الموضوع. فمثلا الإنفاق على التعليم والصحة كعنصر أساسي ومهم في الإنفاق الحكومي ولكن يكون من الإسراف والتبذير في هذا الإنفاق هو زخرفة المدارس والمستشفيات وشراء السيارات لمدير المستشفى ومدير المدرسة.[1]

**ثالثا**: **ضابط الترخيص**: تخضع النفقة العمومية لإذن وترخيص سابق من السلطة المختصة، وهذا الإذن يختص بتقريره السلطة التشريعية، وقد تختص به السلطات المحلية فمن حدود الاختصاص في الزمان والمكان باعتبار أن السلطة المركزية أو المحلية هي التي لها المعلومات الكافية والتكليف القانوني لإصدار أي نفقة يراعي في ذلك مايلي:

- أن تكون النفقة في الصالح العام.
- أن تكون مطابقة لمبدأ التخصيص.
- أن يكون المبلغ كافي لهذه الخدمة وتتم مراجعته عند الحاجة.

إلا أن هذا الترخيص يخضع لضوابط وحدود هي:[2]

- أنه خاص.
- أنه محدود لا يمكن تجاوز حجم المبلغ المخصص للنفقة.
- أنه مرتبط بفترة محددة سابقا لا يمكن تجاوزها.

**المطلب الثالث: آليات ترشيد النفقات العامة:**

لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام، هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

**أولا**: **تحديد الأهداف بدقة**: يتم تقرير وتحديد الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل أو الوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحددة سلفا في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.

---

(1): بلقاسم رابح، **محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية دراسة مقارنة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998/1997، ص: 11.

يعتقد Harey من جهة أن من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقا لمتطلبات الإدارة هي مشكلة تقرير وتحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية، الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة، ومن جهة أخرى نرى رأي Steiner الذي يؤكد أن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية (طويلة الأجل) تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية (متوسطة الأجل) بدقة والتي تقررها الوحدات الحكومية لأن تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج.[1]

**ثانيا: تحديد الأولويات**: تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، وأن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه، وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه ومدى قدرته على إشباع حاجات سكانية متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا.

تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي: [2]

- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها، له دور كبير في تحديد الأولويات.
- **عامل الزمن**: فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل.
- **عامل الخبرة**: فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح، كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الإنجاز.

**ثالثا: القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام**: يقصد بقياس الأداء الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة إليها، وذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين.

وإن الحكم على فعالية وكفاءة أي برنامج أو سياسة أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حول آثارها الواقعية والحقيقية بالنظر لأهدافها المحددة مسبقا.

(2): عبد القادر قداوي، **أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2011**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2014-2015، ص: 57.

(1): **المرجع نفسه**، ص: 58.

وبالتالي تقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور: [1]

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية وذلك ما يسمح بتثمين النتائج المتوصل إليها وأثرها على المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال مدى رضا المواطنين.
- نوعية الخدمات المقدمة وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية.
- فعالية تسيير المرافق العامة والتي تقود إلى الاستغلال الأمثل للموارد الموظفة.

**رابعا: عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الضعفاء:** تهدف دراسة عدالة الإنفاق العام إلى تبيان مدى ملائمته لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع(كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين)، ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى استخدامها للخدمة العمومية.

وبالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة، ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الفئات بل هناك فئات الفقراء هي بحاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها.[2]

**خامسا: تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة:** ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطور مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية.

ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية فإنه لا بد أن تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمان حمايتها من الانحراف، لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة، لا من الناحية

(2): بن عزم محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**، ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص: 58.

(1): مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص: 73.

(2): بن عزم محمد، **مرجع سابق**، ص: 60.

القانونية فحسب بل على صعيد الواقع العلمي أيضا وفعالية الرقابة تحقق من خلال انجازها لأهدافها وقدراتها على توفير الشروط اللازمة وتوجه المشاريع العامة توجيها ايجابيا.[1]

**خلاصـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة:**

تطور مفهوم النفقات العامة بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الحيادية إلى المتدخلة فازدادت أهميتها باعتبارها أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواع النفقات العامة حسب التقسيم المتبع، وتعددت تقسيمات النفقات العامة تبعا لغرض الوصول إليه من خلال هذا التقسيم وبالشكل الذي يتماشى مع المتطلبات العملية التي يحققها، هذا ومن الصعب وضع قواعد تحدد تقسيم واحد للنفقات العامة تتبناه جميع الدول فالتقسيمات العلمية ليست ملزمة، أما التقسيمات الوضعية تختلف من دولة إلى أخرى حسب نظامها الاقتصادي والسياسي والمالي وحسب مرحلة التطور التي تمر بها الدولة، والملاحظ أن الدول المختلفة تتبنى أنواعا من التبويب أو التقسيم يميل نحو التوفيق بين القواعد العلمية من ناحية وبين اعتبارات التسيير الإداري من ناحية أخرى.

وتعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام، إحدى سمات المميزة للمالية العامة خاصة في العصر الحديث، وتتحقق تلك الظاهرة في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد كانت الدراسات التي قام بها

واجنر من أهم الدراسات التي فسرت هذه الظاهرة وبيان الأسباب التي أدت إلبها، والمتمثلة في أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

كما إن الترشيد في الإنفاق العام الذي نقصده، لا يقتضي بالضرورة الضغط على الإنفاق وتقليص حجمه. بل هو تدبير يضمن الاستغلال العقلاني للموارد العامة وبأقل جهد، والفعالية في تخصيصها والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، وتحقيق أهداف النفقة. ومن جملة هذه الأهداف الإقلال من الفقر والمساهمة في تخفيف أعباء العيش على الفئات الهشة والمحدودة الدخل، حيث هناك العديد من الدواعي والمبررات التي تجعل الحكومات تفكر في ترشيد إنفاقها وتتخذ في سبيل ذلك التدابير اللازمة، منها: محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر استغلال السلطة لمصلحة ذاتية، والاحتياط لكافة التغيرات والأزمات الاقتصادية، وحماية المال العام من استعماله في غير وجهه.

# الفصل الثاني

## انعكاسات الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية

**تمهيد:**

احتل موضوع التنمية الاقتصادية بدءا من الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وذلك لأن عدد الدول النامية وتعداد سكانها أصبح يشكل نسبة كبيرة ومتزايدة من عدد سكان العالم، واختلف المفكرون الاقتصاديون في تحديد مفهوم محدد للتنمية، فلحد الآن لا يوجد تعريف شامل وكامل لمفهوم التنمية، نظرا لان هذه العملية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي.

وتتعدد وتتنوع العقبات التي تقف عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، فكان لزاما عليها أن تعمل المستحيل لتجاوز هذه العقبات، وعليها أن تعمل جاهدة لتجاوز هذه الحالة المزرية التي تعيشها.

ومن بين الوسائل التي تنتهجها الدول النامية من أجل تجاوز هذه الحالة من التخلف، قيامها بالإنفاق العمومي، فلهذا الأخير الأثر الفاعل في القفز بمستوى التنمية إلى درجات عالية من أجل الخروج من حالة التخلف والركود الاقتصادي، ومواجهة المنافسة الشرسة التي تقوم بها الدول المتقدمة من أجل نهب خيرات الدول الضعيفة.

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية.**

**المبحث الثاني: انعكاسات الإنفاق العام على الجوانب الاقتصادية.**

**المبحث الثالث: انعكاسات الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية.**

## المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية عديدة الأهداف، تهدف إلى رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المتخلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظرون إليها أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية:

للخروج من دائرة التخلف يجب على أي دولة أن تتبع سياسة تنموية ناجحة وهادفة تسعى من خلالها إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

**أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية وخصائصها:**

1- **تعريف التنمية الاقتصادية**: اختلفت مفاهيم التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس والفترات الزمنية واختلاف وجهات النظر، ويمكن إيجاز بعض التعاريف التي تطرقت إلى التنمية الاقتصادية:

- يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. كذلك، يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة.، فضلا عن غيرها من المجالات الأخرى. [1]

(1): Sen. A, Développement; Which Way Now? Economic journal, vol 93, 1983, PP: 745-762.

- كما عرفت التنمية الاقتصادية أيضا بأنها العمليات والسياسات التي تتخذها دولة ما لتحسين الرفاهية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لشعبها.[1]

- عرفها "مانير بالدوين" بأنها: "عملية يتم من خلالها زيادة الدخل الوطني الحقيقي وخلال فترة زمنية معينة".

- وعرفها "Kindle Berger" بأنها: "الزيادة في الناتج القومي وخلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة".

- وعرفها "Nicolass Koldor" بأنها: "مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع".

- وعرفها "كولين كلارك" بأنها: " الزيادة في الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع".

- وعرفها "زكي الشافعي" بأنها: "ما هي إلا تغير بنياني ودفعة قوية لإستراتيجية ملائمة".

- كما عرفها صلاح الدين فائق على أنها عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلال الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد متحرك يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط.[2]

وكتنسيق بين هذه النقاط نخلص إلى التعريف الآتي: التنمية الاقتصادية هي مجموعة السياسات التي يتبعها مجتمع معين استنادا إلى قواه الذاتية وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لفترة طويلة من الزمن لتلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.[3]

2- **خصائص التنمية الاقتصادية**: من جملة خصائص التنمية نذكر منها:[4]

(2): O'Sullivan. A and Sheffrin.S, Economics: principles in action, Pearson prentice Hall, Upper Saddle River, New jersey, 2003, P: 471.

(1): كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، **الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي**، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص: 214.

(2): إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، **مفاهيم أساسية في الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص: 363.

(3): عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014، ص-ص: 22-23.

- هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان،
- هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول،
- هي عملية مجتمعية شاملة،
- هي عملية تغيير مقصودة،
- تتم بأساليب مرسومة مخطط لها،
- تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية،
- تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية.

**ثانيا: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية**: كثيرا ما يقع الخلط بين مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وفيما يلي تمييز موجز بينهما:[1]

- النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات،
- النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد هادف وإرادي مقصود،
- النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية،
- يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يترجم تغييرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية وسياسية، فإنها تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد (مثل مقياس التنمية البشرية الأشهر والأبسط مثلا).

**ثالثا: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية:**

1- **أهمية التنمية الاقتصادية**: تتمثل أهمية التنمية الاقتصادية في:[2]

- تحقيق الأمن القومي للدولة،
- زيادة الدخل الحقيقي، وبالتالي تحسين معيشة المواطنين،
- توفير فرص عمل للمواطنين،
- تحسين وضع ميزان المدفوعات،

(1): **المرجع نفسه**، ص: 16.

(2): أحمد يوسف دودين، **التنمية الإدارية والاقتصادية**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 163.

- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع،
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي،
- تسديد الديون أولا بأول.

2- **أهداف التنمية الاقتصادية**: تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، ولكن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية كالآتي:[1]

- زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المقومة على الحياة مثل: الغذاء والحماية والسكن،
- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية ،والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد أيضا عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير،
- زيادة الدخل القومي، وهذا الهدف تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية،
- تقليل التفاوت في الدخول والثروات، حيث أن الدخل في البلدان المتخلفة بفوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ استحوذ طائفة قليلة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، كما تحصل على نصيب عال من الدخل القومي، بينما لا تملك غالبية الأفراد من المجتمع إلا نسبة بسيطة جدا من ثروته.

(1): ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ ، الرياض، 2006، ص: 46.

**المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية**

تتطلب التنمية الاقتصادية في مراحلها الأولى إلى استثمارات ضخمة وبالتالي فهي تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة، والعمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات التنمية، سواء كانت من مصادرها الداخلية أو قد تلجأ إلى المصادر الخارجية.

**أولا: مصادر التمويل الداخلية**: وتنحصر فيما يلي:[1]

1- **مدخرات القطاع العائلي**: وتتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع في الدول النامية أهم مصادر الادخار في القطاع العائلي في:

- مدخرات تعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات،
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد الذين يحتفظون بها في صورة نقود أو صورة أخرى،
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي، المتاجر والمساكن، أي المدخر نفسه المستثمر.

2- **مدخرات قطاع الأعمال الخاص والعام**:

2-1- **مدخرات قطاع الأعمال الخاص**: أي ما تقوم به المنشآت والشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدماتية بادخاره، ويتوقف ادخار قطاع الأعمال الخاص على الأرباح.

2-2- **مدخرات قطاع الأعمال العام**: يمكن حساب الدخل الصافي لقطاع الأعمال بنفس طريقة حساب الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص غير أن صافي الأرباح لا يظهر ضمن بنود تكاليف لأنه يؤول إلى الدولة. ومن بين العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام ما يلي:

- السياسة السعرية للمنتجات، إذ أنها كثيرا ما لا تخضع لاعتبارات تكاليف السوق،
- السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج بدورها كثيرا ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق إذ كثيرا ما تحتوي على الكثير من الدعم،

(1): محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 250.

- سياسة التوظيف والأجور إذ كثيرا ما تفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائدة،
- مستوى الكفاءة الإنتاجية فتشير البيانات إلى انخفاض مستويات الأداء في الشركات القطاع العام.

3- **مدخرات القطاع الحكومي**: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية فإذا كان هناك فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون.

**ثانيا**: **مصادر التمويل الخارجية**: نظرا لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية على تلبية حاجيات الاستثمار في الدول النامية، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية. وتأخذ الأشكال الرئيسية التالية:

1- **التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية**: أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، ولعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير حيث يقوم بتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل لهدف تنموي، ويستمد البنك أمواله من حصص دول الأعضاء ومن حصيلة ما يصدره من سندات في الأسواق المالية العالمية وإلى جانب هذا، توجد مؤسسات مالية دولية أخرى، مثل مؤسسة التنمية الدولية والتي تقدم قروضا فوائدها شديدة الانخفاض وآجالها طويلة، بالإضافة إلى مؤسسة التمويل الدولية.[1]

2- **المنح والمعونات الأجنبية الرسمية**: تعتبر المعونات من الدول الصناعية المتقدمة والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية وهي من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض.

ويرجع ذلك إلى عدم ملائمة قروض البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي حيث سجلت تلك المعونات الرسمية في عام 1988 حوالي 6.6 %من إجمالي الناتج القومي لمجموعة الدول النامية ومع ذلك فمن الصعب إيجاد علاقة ارتباط بين المعونات ودرجة تحسن الأداء الاقتصادي وذلك لعدة أسباب:[2]

- صغر المعونات في حالات عديدة،

(1): مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص: 187.
(2): محمد عبد العزيز عجمية، **مرجع سابق**، ص: 252.

- كثيرا ما لا توجه إلى الدولة الأكثر حاجة إليها،

- تفتقر الدولة المتلقية للمعونات في معظم الأحوال إلى السياسات الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة منها.

3- **الاستثمار الأجنبي**: إن الاستثمار الأجنبي يعد عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي، كونه يساهم في تخفيض البطالة وخلق ثورة وتوفير فرص التسويق وكذا تنويع الإنتاج وبذلك يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وينقسم إلى: [1]

3-1- **الاستثمار المباشر**: هو عبارة عن الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها في الوقت الراهن بإنفاقه في شراء الآلات والمعدات، وزيادة المخزون، وزيادة العمالة بهدف الحصول على إيرادات تمكنها من تحقيق أهداف مستقبلية.

3-2- **الاستثمار غير المباشر**: يتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين، أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء أسهم الشركات في دولة أخرى.

كما قد تقوم بعض المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل بالاكتتاب في أسهم شركات القطاع الخاص المنتشرة في الدول النامية، فإن مثل هذا النوع من الاستثمارات لا يعطي للمستثمر الحقوق، إلا ما يتمتع به أي مساهم عادي في شركات المساهمة.

(1): حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسات المالية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص: 180.

**المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية وعقباتها:**

تهدف عملية التنمية الاقتصادية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ويعتمد ذلك على عدة أمور من أهمها زيادة الاستثمارات، وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة. كما تستلزم سياسة التنمية الاقتصادية توافر عدد من الشروط التي تتطلب تهيئة الإطار الملائم لها، ويواجه هذا التغيير عدد من العقبات ترجع إلى البنيان الاقتصادي القائم، وتمسك المجتمع بالأوضاع القائمة ومقاومة عملية التغيير هذه.

**أولا: استراتيجيات التنمية الاقتصادية:** الإستراتيجية هي مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق والذي يتم ضمن إطارها تنفيذ كافة الجهود الإنمائية. ونذكر أهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية فيما يلي:

1- **إستراتيجية النمو المتوازن:** تعتمد هذه الإستراتيجية على توجيه رأس المال الاستثماري والكبير في جبهة عريضة من قطاعات الاقتصاد الوطني أي في قطاعات اقتصادية مختلفة في آن واحد لكسر دائرة التخلف، ويعتبر روزنشتين، رودان وراخبر نيركس من أهم مؤيدي إستراتيجية النمو المتوازن وأن من أهم تبريرات روزنشتين رودان ونيركس لإتباع إستراتيجية النمو المتوازن تتمثل في أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف عقبة في طريق التنمية. ويرجع ضيق السوق إلى انخفاض القوة الشرائية وانخفاض القوة الشرائية بسبب انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي يساهم في انخفاض مستوى الإنتاجية ويعلل مؤيدو إستراتيجية النمو المتوازن إن الأفراد سوف يعملون بكفاءة إنتاجية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تساعد بدورها واسع لتلك الصناعات فالاستثمار حسب رأي نيركس يجب إن يشمل الاقتصاد الوطني ككل لان الاقتصاد الوطني وحدة واحدة يتألف من أجزاء عديدة مترابطة.

بالإضافة إلى ذلك فان التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية ويعود السبب إلى إن الدول النامية بحاجة إلى استيراد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية، كما أن الزيادة في الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة لذلك فالدول النامية بحاجة إلى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات.

ويؤكد نيركس أنه من الصعب الخروج من مشكلة ضعف السوق عن طريق التجارة الخارجية لتصريف منتجات الدول النامية. أي لا يمكن الاعتماد على التجارة الخارجية كبديل عن الدفعة القوية والنمو المتوازن.[1]

2- **إستراتيجية النمو الغير المتوازن**: تعتمد هذه الإستراتيجية على أن يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية والتي سيؤدي هذا القطاع الرائد إلى جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية.

إن أنصار إستراتيجية النمو المتوازن يرى أن إتباع هذا الأسلوب هو الأفضل كإستراتيجية ملائمة للدول النامية مما يؤكد اعتراضهم على أسلوب أنصار النمو المتوازن بخصوص الدفعة القوية والنمو المتوازن ويركزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث تكون في إطار النمو غير المتوازن.

ومن أهم مؤيدي هذه الإستراتيجية ألبرت هيرشمان وهانز سنجر اللذان انتقدا أسلوب النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي من قبل هيرشمان مع نيركس وروزنشتين رودان في أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير إلا إن هيرشمان يرى أن هناك قدرة محدودة من الاستثمارات موجودة أصلا في الدول النامية، كذلك يتفق هيرشمان مع نيركس في تكامل الاستثمارات مع بعضها البعض.[2]

3- **إستراتيجية الصناعات الصغيرة والمتوسطة**: يمكن للصناعات الصغيرة وإذا وجه لها اهتمام خاص أن تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد جنبا إلى جنب مع المنشات الكبيرة فهذا القطاع يمثل إحدى الأدوات التي تحقق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

تستطيع هذه الصناعات في الكثير من البلدان النامية أن تقيم توازنا خاصة في المناطق الريفية حيث يحتمل أن تكون الأسواق محدودة وأن تصنع المنتجات وفقا للطلب، فاللامركزية هي سياسة فعالة تهدف إلى النشر المتكافئ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة يضم المشاريع التي تتطلب كثافة في اليد العاملة ولا تتطلب استثمارات كبيرة وكثافة في رأس المال، وهو ما يتوافق والأوضاع الاقتصادية للدول النامية لذلك تعتبر هذه الإستراتيجية أكثر ملائمة لها، بالاعتماد على هذه الإستراتيجية من شانه المساهمة في:[3]

- توفير السلع الاستهلاكية،
- توفير مناصب الشغل،

---

(1): محمد البناء، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1996، ص: 104.

(1): محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية"مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 253.

(2): حربي عيسى عريقات، **مبادئ في التنمية الاقتصادية**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص- ص: 26-27.

- تدعيم التكامل الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

وأيا كانت الإستراتيجية المقترحة أو المتبعة فالدول النامية تعاني من قلة الموارد المالية وفائض في الموارد البشرية ولا يمكنها توزيع جميع استثماراتها على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول لذلك لابد من إعطاء أولويات لبعض القطاعات الأساسية والرائدة دفعة قوية من الاستثمارات ولكن مع عدم إهمال القطاعات الأخرى لأن جميع القطاعات جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني كما إن التخطيط الشامل ضروري للدول النامية فالتنمية لا يمكن أن تسير بدون إن يكون هناك تخطيط علمي وسليم لتوزيع الاستثمارات وعمل دراسات لتحليل الوضع السابق والمستقبل لكل قطاع من القطاعات.

**ثانيا: عقبات التنمية الاقتصادية**: تستهدف التنمية الاقتصادية إلى محو معالم التخلف، أي تعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة.

1- **العقبات الاقتصادية**: حيث تعاني أغلب الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة منها:[1]

- انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية.
- قلة التكوين لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.
- إن معاناة الدول النامية من تفاقم التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى العسكرية التي لا تريد للدول النامية أن تتطور وتتقدم بل تريد أن تبقى الدول النامية أسواقا مفتوحة لمنتجاتها وحتى إدارتها في اتخاذ القرارات السياسية ليست بأيديهم بل توجهها القوى الخارجية.

2- **العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية**: يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وفي بعض الدول العربية يشكل عائقا أمام عملية التنمية. فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة استقرارا سياسيا في الدولة لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا. ونظرا لأن المشاكل لا يمكن حلها في وقت قصير وإنما تحتاج لمدة كافية. ولما كانت التنمية الحقيقية تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغير شامل في المجتمع بشرط ألا تستأثر فئة بثمار التنمية وحدها دون بقية فئات المجتمع التي شاركت معها في صنعها.

لذلك فإنه يتطلب توفير بيئة سياسية مهيأة قادرة لإدارة المجتمع وإدارة التنمية من أجل أن يقلل من ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية ويخلق إطارا ديمقراطيا ملائما.

(1): بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي "دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 119.

وإما بالنسبة للعوامل الاجتماعية، فالتنمية نفسها أسلوب العلاج لمشاكل المجتمع، فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع فان هذا طبيعي يؤدي إلى تهيئة ووجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر في دفع عملية التنمية إلى الأمام.

ولا شك أن هناك عادات وتقاليد اجتماعية تقف عائقا أمام عملية التنمية. فالعمل ليس له مواصفات ومسؤوليات محددة، وكذلك التعيين لا يتم بناء على القدرات والكفاءات الثقافية والخبرات، وإنما الاعتماد فقط على المحسوبيات العشائرية والواسطات الطائفية والحزبية بشكل عام، مما يؤدي في النهاية إلى جيش كبير من العاملين وراء الطاولات (المكاتب) والإنتاج سيكون قليل.

فالتغيير لا بد وأن يأتي من أفراد المجتمع بدون استثناء وذلك عن طريق العمل الجاد والصدق والأمانة في المعاملات لتحقيق النمو المنشود، والقضاء تدريجيا على العادات والتقاليد والطقوس المتبعة في الدول النامية من أجل توفير المناخ الملائم لعملية التنمية واتخاذ القرارات المناسبة لدفع عملية التنمية إلى الأمام في سبيل تحقيق الرفاهية والسعادة لكل أفراد المجتمع. [1]

3- **العقبات التكنولوجية والتنظيمية**: حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص فقط القيام بها بل هناك يجب أن يكون بين القطاع العام في ذلك. من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بركب التقدم بكل ما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية بما يناسب كل دولة لنقل التكنولوجيا لها.[2]

(1): حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل للنشر، عمان، 1993، ص-ص: 59-60.

(2): بشار يزيد الوليد، **مرجع سابق**، ص: 120.

## المبحث الثاني: انعكاسات الإنفاق العام على الجوانب الاقتصادية:

تسعى الدول ومن خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات، وخاصة تلك السلع التي يطلق عليها اسم السلع العامة، وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة هذا بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة المجتمع، وإلى جانب ما سبق تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها.

### المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي:

يرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحجم الإنفاق الكلي بصفة عامة، إذ من الطبيعي أن يتأثر مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق الحكومي كون هذا الأخير يمثل إحدى مكونات الإنفاق الكلي.

وتظهر أهمية سياسة الإنفاق العام الاستثماري بالنسبة للإنتاج القومي من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية التي تحدد الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تنفذها الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي.

وتتوقف درجة تأثير الإنفاق العام الاستثماري على مدى كفاءة استخدامه، وبمعنى آخر حسب إنتاجية هذا الإنفاق، وذلك من خلال انعكاس الإنفاق الاستثماري على الناتج الوطني بالإيجاب خاصة بزيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية، والتي تحدث من خلال زيادة الطلب الفعال. فزيادة الطلب الفعال من خلال الإنفاق العام الاستثماري تؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستثمار وعلى سلع الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج. فزيادة الإنفاق العام الاستثماري ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي الكلي، والعكس صحيح. [1]

وقد أجريت العديد من الدراسات الميدانية على العلاقة بين الإنفاق العام الاستثماري والنمو الاقتصادي، والتي يعتمد معظمها على إطار" دينيسون Denision" المحاسبي للنمو، والذي يفسر بالتغير في رأس المال المادي، رأس المال البشري، التكنولوجيا، والكفاءة في استعمال الموارد، أين يُعد الإنفاق العام

(1): درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص: 173-174.

الاستثماري مساهما بايجابية في النمو الاقتصادي إذا ما دعّم هذا الإنفاق أيّ عنصر من هذه العناصر. وقد أكدت هذه الدراسات على أن الإنفاق العام الاستثماري الذي يتميز بالكفاءة والإنتاجية له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في حين أن غياب الكفاءة والإنتاجية قد يؤدي إلى أثر سلبي على النمو الاقتصادي.[1]

**المطلب الثاني: أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار:**

تحدث النفقات العامة أثارا اقتصادية على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على عناصر الإنتاج والقوى المادية للإنتاج.

**أولا: أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي:** إن مستوى الاستهلاك يتناسب طرديا مع مستوى الدخل، هذا الأخير يرتبط بدوره بمستوى الإنتاج في الاقتصاد. فإذا كان أثر الإنفاق العام على الإنتاج إيجابيا، فسيكون أثره النهائي على مستوى الاستهلاك إيجابيا، أي يزداد حجم الاستهلاك الكلي كلما زاد حجم الإنفاق العام. ويختلف هذا التأثير من مجتمع إلى أخر حسب توزيع الدخل والثروة بين الأفراد وحسب الميل الحدي للاستهلاك، فكلما كان هذا الميل أكبر كانت الزيادة في الاستهلاك أكثر، ولهذا كان الإنفاق الذي يرفع من مستوى دخول الفقراء يزيد من مستوى الاستهلاك أكثر من الإنفاق العام الذي يستفيد منه أصحاب الدخول المرتفعة، لذا تعد الإعانات الاجتماعية من أهم أنواع النفقات تأثيرا على مستوى الاستهلاك، ويتضح الأثر المباشر للإنفاق على الاستهلاك من
عدة أوجه أهمها:[2]

1- **زيادة الإنفاق الاستهلاكي:** ويكون ذلك عن طريق:

- شراء الحكومة سلعا وخدمات استهلاكية من أجل تسيير الأجهزة الحكومية.
- دفع أجور ومرتبات الموظفين الذين ينفقوها بدورهم في شراء السلع والخدمات.

2- **زيادة الإنفاق الاستثماري:** وهذا يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين وبالتالي ارتفاع دخول العاملين في المشاريع الاستثمارية مما يزيد في مستوى الاستهلاك لديهم.

**ثانيا: أثر الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار:** إن النفقات العامة الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون فاعليتها أقل في التأثير على مستوى الأسعار من تلك التي تهدف إلى زيادة القوة الشرائية للأشخاص، مثل الإعانات الاجتماعية، كما أن تركيز النفقات على الاستهلاك أو الاستثمار يكون له أثر مختلف على الأسعار، فإذا وجهت النفقات للاستثمار فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبي في الأسعار

(2): ke-young Chu et Richard hemming, public expenditure handbook, international monetory fund, washinton, USA, 1991. P P: 27-28

(1): مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014-2015، ص-ص: 22-23.

والسبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب، ويكون مستوى التوازن عند مستوى من الأسعار أقل من المستوى السابق.

أما إذا وجهت النفقات العامة لتشجيع الاستهلاك، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة الطلب على العرض، لكن هذه الزيادة قد تتوقف لتعاود الانخفاض إذا كانت حافزا للمنتجين لزيادة الإنتاج، ولهذا فإن هذا الأثر يتوقف أيضا على مستوى النشاط الاقتصادي العام، فيكون أثر النفقات العامة عل الأسعار قليل في حالة الركود الاقتصادي، ويكون كبيرا في حالة الازدهار، لذا يرى الكثير من علماء المالية العامة بضرورة إتباع سياسة مالية توسعية في فترات الكساد وانكماشية في حالة الانتعاش الاقتصادي.[1]

**المطلب الثالث: أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الخارجية:**

يعتبر ميزان المدفوعات أحد الرموز الاقتصادية لأي بلد ووسيلة لتسوية المعاملات الخارجية. فهو عبارة عن سجل للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة.[2] وبمعنى آخر التبادلات بين دولة معينة وباقي العالم. [3] حيث تدرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي، وهو سجل ينقسم إلى جانبين، جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، وجانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الالتزامات ، كما يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة بالإضافة إلى أنه يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة، وكمرآة يوضح نقاط الضعف والقوة للبلد من حيث التركيبية السلعية للصادرات والواردات. وبالتالي فان اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر عن حالة عجز، يؤدي إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها، وعلى العكس من ذلك فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة.[4]

ويتلخص هذا التوجه في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت

---

(1): **المرجع نفسه**، ص-ص: 23-24.

**(2)** : Pabentantoine**, balance des paiements et politique économique**, nothan, France, 1996, p : 5.

**(3)** : Emmanuel Nyahoho**, Finances internationales : théorie politique et pratique**, 2éme édition , Presses de l'université de Quédec , Canada, 2002, p : 5 .

(4): عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص: 41.

تأثير مضاعف التجارة الخارجية، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته ومنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان. ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان، غير أن العديد من الاقتصاديين الكنزيين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق وما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن. إذ تهدف برامج الإنفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة إلى تحقيق التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك من خلال التأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

وطبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخول مثلا وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل و بالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيرادات، و هذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود التوازن إلى الميزان وينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعاكسة علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكينزيين لا يعتدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية. وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال للداخل وعندها سيتحسن موقف ميزان المدفوعات. كما يرى الكثير من الاقتصاديين أن سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات وذلك من خلال ما يلي:

- زيادة رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي بتقديم الإعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية في سبيل التحفيز على الاستثمار،
- تخفيض الطلب الداخلي (للتقليل من الاستيراد) عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي،
- ترقية الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

كما أن النفقات العامة وخاصة الاستثمارية منها والمتعلقة بالمنشآت القاعدية، والنفقات الموجهة لإنعاش الاستثمار العمومي، خاص أو أجنبي على غرار الإنفاق الجبائي الذي تقدمه الدولة للمؤسسات في شكل نفقات عامة غير مباشرة من أجل التحفيز على الاستثمار وبالتالي دفع عجلة التصدير، بالإضافة إلى الإعانات المباشرة المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين في سبيل دفع عجلة الإنتاج. تساهم بدرجة كبيرة في رفع الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل التصدير مما يزيد من مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن تم الدخول الموزعة وسيترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.[1]

## المبحث الثالث: انعكاسات الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية:

يعتبر التعليم والصحة والسكن من أهم المتغيرات الاجتماعية التي تهتم بها الدولة وتعمل على توفيرها وتطويرها للحد الأقصى نظرا لكونها من المتطلبات الأساسية للحياة الاجتماعية العادلة. لذلك تركز الحكومات عادة من خلال برامجها الإنمائية على هاته العناصر الثلاث من خلال تخصيص مبالغ استثمارية ضخمة تسمح بتغطية وتحسين وتطوير الطلب على هذه الاحتياجات، كما تعتبر البطالة والفقر من الآفات الاجتماعية التي تهدد المجتمع لذا وجب على الدولة تخصيص مبالغ ضخمة تنفق للتقليل من آثارها.

### المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام وأثرها على التشغيل:

يعتبر تحقيق التشغيل الكامل من أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق العام بصفة خاصة، وتظهر أهمية سياسة الإنفاق العام في تأثيرها على مستوى التشغيل بمدى مساهمتها في الإفادة في الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة يتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج.

---

(1): بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف -دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص ص: 176-177.

**أولا: التوازن في سوق العمل كجزء من التوازن الاقتصادي الكلي:** إن البطالة من المنظور الكينزي تختلف عن ما هو متداول في التحليل الكلاسيكي، حيث يعتبر الكلاسيك أن البطالة بمختلف أنواعها ناتجة عن رفض العمال الذين تركوا وظائفهم قبول وظائف أخرى بأجر أقل و يتم علاج هذه المشكلة حسب نظرهم بتخفيض الأجور. كما انه في إطار النموذج الكلاسيكي فان التوازن هو بالضرورة توازن عمالة كاملة حيث أن الأفراد يقومون بالمفاضلة بين العمل و الراحة (بطالة اختيارية) ويتم تحقيق التوازن في سوق العمل بصفة آلية من خلال العرض والطلب على العمل. ولقد بين كينز أن خفض الأجور لا يؤدي إلى القضاء على البطالة كما أقر به الكلاسيك، ولكن على العكس من ذلك لأن العمالة مرتبطة بقرارات المنظمين التي تحدد حجم الإنتاج المرغوب فيه (الطلب الفعال) وتخفيض الأجور يقلل من الطلب الفعال ويقلل من حجم الإنتاج المرغوب تحقيقه وحجم العمالة الضرورية للحصول على هذا الإنتاج فكل زيادة في الإنتاج تفترض زيادة العمالة والعكس صحيح. إذن فالنتيجة التي تخلص إليها هي أن الفرق بين التحليل الكيتري والكلاسيكي هو أن هذا الأخير ينطلق من التوازن في سوق العمل بافتراض أن العمالة كاملة، ثم ينتقل الأثر إلى بقية الأسواق، أما في التحليل الكينزي فان المحدد لحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم لتشغيل الجهاز الإنتاجي، وتظهر لنا أهمية سياسة الإنفاق العام في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل.[1]

و تهتم الدراسات المتعلقة بسوق العمل مثل بقية الأسواق بتحليل جانبين، الجانب الأول يتمثل في السعر الذي يتعلق بتحديد الأجور أما الجانب الثاني فيتعلق بالكمية أو مستوى التشغيل، وبالتالي فان الأجور والتشغيل هما المشكلتان الأساسيتان المتعلقتان بتحليل سوق العمل، ويلاحظ أنه عقب أزمة 1929 ثار كينز في وجه الكلاسيك وأضفى صبغة كلية في تحليل سوق العمل، فعند البعض فان سياسة اقتصادية للنمو كفيلة بخلق مناصب شغل ومعالجة البطالة، أما البعض الأخر فيقر بأن المشكلة ليست في السياسة الاقتصادية وإنما في القواعد التي تحكم سوق العمل وبالتالي فإنه يطفو إلى السطح صراع بين تيارين، هما التيار الأصولي النيوكلاسيكي والتيار غير الأصولي، فالبطالة من وجهة النظرية الكينزية ليست اختيارية وهي ناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال كما أن مستوى التشغيل لا يتحدد في سوق العمل ولكن يتحدد في سوق السلع والخدمات، ومن هنا فان أي انخفاض في الأجور الاسمية سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الذي هو جزء من الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة ومن أجل معالجة هذه الوضعية لا بد من تدخل الدولة عن طريق إنعاش الطلب الفعال من خلال سياسة اقتصادية توسعية.[2]

(1): وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص ص: 161-163.

(1): **المرجع نفسه**، ص: 164.

**ثانيا: آلية تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل:** يساهم الإنفاق العام بزيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي فان سياسة الإنفاق العام تقوم بوظيفتين هما تنمية الدخل والمحافظة على استقراره من خلال:

- التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.
- تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها و ستعمل في تمويله الدين العام والإصدار النقدي.

ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق العام، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة الإنفاق العام التوسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة ومدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ونجد أيضا الإنفاق العام التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم. وتحتل سياسة الإنفاق العام موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية.[1]

**المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام وانعكاساتها على التعليم، الصحة:**

يعتبر التعليم والصحة من أهم المتغيرات الاجتماعية التي تهتم بها الدولة وتعمل على توفيرها وتطويرها للحد الأقصى نظرا لكونها من المتطلبات الأساسية للحياة الاجتماعية العادلة. لذلك تركز الحكومات عادة من خلال برامجها الإنمائية على هاته العناصر الثلاث من خلال تخصيص مبالغ استثمارية ضخمة تسمح بتغطية وتحسن وتطوير الطلب على هذه الاحتياجات.

**أولا: انعكاس سياسة الإنفاق العام على التعليم:** أعتبر التعليم لمدة طويلة عاملا مستقلا عن التنمية وبل اعتبر عبئا على الاقتصاد نظرا لكونه سلعة غير مادية. ومع تقدم مفهوم التنمية وأهمية الموارد البشرية زاد الاهتمام بالجانب التعليمي وكذا زادت الدراسات التي تهتم بدمج الاستثمار في التعليم في صلب التحليل الاقتصادي والتخطيط التنموي، لذلك ظهرت العديد من الدراسات التي ركزت على أهمية

(2): محمد فرحي، **النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 1998-1999، ص: 194.

الموارد البشرية وكذا دورها في التنمية كأبحاث ودراسات كل من: شواتز، بلاج برثون، بيكر، أوركرست فيزي....وغيرهم.

ولقد أكد علماء الاقتصاد على أهمية تنمية رأس المال البشري باعتباره الاستثمار الأمثل لتحقيق التنمية التي تتوصل بالإنسان وغايتها الإنسان نفسه، ولقد اعتبر سولتر أن التعليم أكثر جاذبية للاستثمار من الاستثمار في رأس المال المادي بأكثر من ثلاث مرات ونصف. وتظهر أهمية الاستثمار في هذا الجانب في زيادة القدرة الإنتاجية للفرد في المستقبل لذلك فإن اعتبار التعليم من مستلزمات التنمية الاقتصادية قد أصبحت لا تحتاج إلى توضيح ذلك نتيجة لظهور تأثير التعليم في التنمية الاقتصادية بصورة واضحة وفعالة. ولقد أصبحت الدول اليوم تهتم بشكل أكبر بالتعليم كونه أكثر الفرص اتساعا في التنمية الاقتصادية والأكثر تأثيرا في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

وحسب العديد من الدراسات التي أجريت في ميدان اقتصاديات التعليم فقد تم إبراز العديد من العوامل التي جعلت من التعليم استثمارا جيدا في رأس المال، ومن بين أهم هذه العوامل:[1]

- أظهرت الأبحاث حول قياس العائد من التعليم تزايد قدرة الأفراد على الكسب إلى جانب تزايد دخول الأفراد نتيجة التعليم.

- اكتشاف النظام التربوي للمواهب الكامنة للأفراد، ذلك يجعل النظام التعليمي كجهاز للبحث والاكتشاف. ويساعد الدولة على الاستفادة من مواهب هؤلاء الأفراد والاستثمار فيها.

- تشتمل التنمية الاقتصادية على تغيرات كثيرة في أنواع العمل، الأمر الذي يتطلب أنماط مختلفة وجديدة من العاملين الماهرين والذين لديهم القدرة على التكيف مع الأعمال الجديدة والتعليم يزيد من قدرة الأفراد على التكيف مع التغيرات الحادثة في سوق العمل خاصة تلك المرتبطة بالنمو الاقتصادي. وحسب عدة دراسات فإن الأفراد بعد التعليم الابتدائي بعد قضاء ثماني سنوات على الأقل يصبحون أفضل إعداد وتهيئا للتحرك إلى وظائف جديدة. لذلك فالتعليم يعتبر ذا قيمة كبيرة في هذا المجال باعتباره مصدرا للمرونة التي تمكن الأفراد من التجاوب مع التغيرات الوظيفية المفاجئة.

- على الدولة أن تقوّم النظام التربوي وتراجعه بما يتناسب وحاجات المستقبل وذلك لتوفير اليد العاملة والباحثة لتفعيل التنمية الشاملة وكذا لتطوير الاقتصاد على النحو المنشود.

- أظهرت نتائج الدراسات والأبحاث أن الاستثمار في التعليم يعتبر من العوامل المؤثرة في الدخل القومي، والتي تساهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي.

- يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف التقليدية للنظام التربوي حيث تؤدي الأبحاث خاصة العلمية منها التي يقوم بها الأساتذة والخبراء خاصة المتفرغين للأبحاث في الميادين المختلفة إلى مساهمات فخمة في التنمية.

---

(1): بن نوار بومدين، **مرجع سابق**، ص-ص: 126-127.

وعلى سبيل المثال دراسات جريلتشر التي أشارت إلى أبحاث تهجين القمح والتي عادت على الولايات المتحدة بحوالي % 700 في العام.

- إعداد النظام التربوي للمتخصصين في جانب البحث وفروع المعرفة يجعل من التعليم جانبا استثماريا لقدرة هؤلاء الأفراد المتخصصين من تكوين أجيال أخرى من القوى البشرية الفعالة.

لذلك فإنه لا تنمية شاملة دون التنمية البشرية، وذلك أن الأولوية التي تعطى للجانب البشري في التنمية ينبغي أن تكون أولوية مطلقة حتى يمكن صناعة التنمية وليس شراء مظاهرها، لتحقيق تنمية حقيقية تبدأ بالإنسان وتنتهي إليه، وتنمية الموارد البشرية هي التعليم والتأهيل والتدريب. فعلاوة عن كون التعليم حقا للأفراد وواجبا على الدولة تجاههم، فهو استثمار اقتصادي واجتماعي طويل المدى، ومن الخطأ الجسيم اعتباره كخدمة من الخدمات الاجتماعية أو الفردية، فمقياس التنمية الحقيقية هو نسبة التعليم ونوعيته ومستواه.[1]

ينقسم الإنفاق الاستثماري في الميدان التربوي إلى قسمين أساسيين، هما:[2]

1- **الإنفاق على الاستثمار الاجتماعي**: يصف كل من Woodhall و Vaizey هذا النوع من النفقات بأنه مجموع النفقات التي تنفق على التربية والتعليم والبحث العلمي من قبل الاقتصاد.

2- **الإنفاق على الاستثمار الفردي**: يتمثل هذا النوع من الإنفاق في إنفاق الدولة على الباحثين من كتب سفر، منح دراسية، أبحاث....

اعتمادا على ما سبق فان حسن تسيير وتوجيه سياسة الإنفاق الحكومي للاستثمار في التعليم ينعكس بشكل ايجابي على المستوى الكمي والنوعي للتعليم، إلى جانب كونه يعد ثروة حقيقية، كون العائد الاجتماعي المنتظر من هكذا استثمار كبير جدا أو مرتبط بقيمة مجالات التنمية ارتباطا مباشر وغير مباشر.

**ثانيا: انعكاس سياسة الإنفاق العام على الصحة**: يعتبر مجال الصحة من مكونات البعد الاجتماعي للتنمية إلى جانب كونه أحد مكونات الإنفاق العام على رأس المال البشري يختلف تحليل الإنفاق العام على الصحة عن تحليل ذات الإنفاق على التعليم، ذلك كون الصحة تعتبر من السلع الغالية التي تتحمل الدولة تكاليفها في الغالب علاوة على اشتمالها على الدوافع التضخمية. من ارتفاع نسبة المسنين، زيادة استخدام التكنولوجيا المكلفة، تكاليف الأدوية والمستلزمات الأخرى.[3]

(1): بن نوار بومدين، **المرجع نفسه**، ص: 128.

(2): غربي صباح، **الاستثمار في التعليم ونظرياته**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني والثالث، جانفي-جوان، 2008، ص: 24.

(1): طلعت الدمراش إبراهيم، **اقتصاديات المدن الجديدة**، الطبعة الثانية، مكتبة القدس، القاهرة، 2006، ص: 203.

هذا فيما يخص الصحة، وبصفة عامة يمكن القول أن للإنفاق العام الأثر الكبير على التنمية الاجتماعية ورفع رصيد الدولة من رأس المال الاجتماعي ورصيد الاستفادة منه ولكن الأمر يحتاج دائما إلى فعالية سياسة الإنفاق العام وكذا التحكم في ترشيد الإنفاق وتفعيل الرقابة عليه لضمان نتائج أفضل.[1]

**المطلب الثالث: انعكاس سياسة الإنفاق العام على البنية التحتية:**

لقد بينت الانعكاسات السابقة لبرامج التكييف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي، أهمية الاستثمار العام في البنية التحتية -وقد أصرت هذه البرامج على خفض الإنفاق العام، كما وضعت حدا للاستثمار في البنية التحتية -مثل ما حدث مع الجزائر أثناء تطبيق برامج صندوق النقد الدولي، مما انعكس سلبا على البلاد. وفي موازاة ذلك طالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بخصخصة خدمات أساسية على غرار الماء والكهرباء، إلا أن القطاع الخاص فشل في تأمين الاستثمارات اللازمة. ونتيجة

(2): غربي صباح، **مرجع سابق**، ص: 369.

لذلك أدت ضغوط الدمج المالي في العديد من البلدان إلى تقليص حجم الإنفاق العام على البنية التحتية، ولم يعوض عن ذلك ارتفاع نسبة مشاركة القطاع الخاص في هذا المجال، مما أدى إلى تأمين غير كاف للخدمات الأساسية، ما قد ينعكس سلبا على النمو ففي أمريكا اللاتينية انخفض بحدة الإنفاق على البنية التحتية البشرية والمادية خلال الثمانينيات والتسعينيات، أي خلال الفترة التي فرض فيها صندوق النقد الدولي سياسات التكييف الهيكلي مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي، ويعود الحجم الأكبر من الهوة على مستوى حصة الفرد من الناتج التي فصلت بين أمريكا اللاتينية وآسيا الشرقية خلال الثمانينيات والتسعينيات إلى التباطؤ في إنشاء البنية التحتية خلال تلك الفترة. حاليا بعدما سدد معظم دول بلدان أمريكا الجنوبية ديونه إلى صندوق النقد الدولي كما هو الحال بالنسبة للجزائر أيضا، صار بإمكانها اعتماد سياسة اقتصادية أكثر منطقية وأكثر عقلانية، يؤدي فيها الإنفاق العام على البنية التحتية دورا هاما، ففي سنة 2008أطلق البرازيل برنامج النمو الاقتصادي يمتد على أربع سنوات، أساسه استثمار 236 مليار دولار أمريكي في الطرقات والكهرباء والمياه والصرف الصحي والإسكان، ويشكل البرنامج محاولة جادة لتصحيح النقص في الاستثمار الذي ساد في السنوات السابقة للبرنامج، أين تراجع الاستثمار العام بشكل ملحوظ، حيث انخفض إلى ما دون 3% من الناتج المحلي الإجمالي، كما قامت الجزائر أيضا ببعث جملة من البرامج بدأتها ببرنامج دعم الإنعاش ثم برنامج دعم النمو خلال الفترة الممتدة من 2001-2009 وباشرت مؤخرا إستراتيجية تنموية خاصة بالفترة 2010-2014 حيث ركزت في كل هذه البرامج على البنية التحتية بشكل خاص. [1] وسوف نتطرق إلى هته البرامج في الفصل الثالث.

وبالتالي فإن الإنفاق العام له دور كبير في تنمية البنى التحتية كما ونوعا خاصة بانفراد الدور الحكومي بهذا القطاع الهام والحساس في التنمية الشاملة ككل.

## خلاصـــــــــــــــــــــــــــــــة:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية مكانة مرموقة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، وقد تعددت التعاريف والمفاهيم حول التنمية الاقتصادية وذلك حسب المدارس، الفترات الزمنية واختلاف وجهات النظر، وقد فرضت التنمية الاقتصادية إعادة النظر في سياسة تدخل الحكومة في الاقتصاد. حيث أنه بإمكان الدولة الاعتماد على سياسة الإنفاق العام لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ذلك لأن السياسة تؤثر بشكل مباشر

(1): هاجر سلاطني، **سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة الجزائر والإمارات العربية المتحدة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013-2014، ص: 72.

وغير مباشر على جل المتغيرات الاقتصادية، المتمثلة أساسا في الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، المستوى العام للأسعار وميزان المدفوعات، كما تؤثر على المتغيرات الاجتماعية كالتشغيل، التعليم والصحة، والبنية التحتية.

ويبقى الاعتماد على سياسة الإنفاق العام نسبيا كون تأثير على هذه المتغيرات يتعلق بخطط تمويل سياسة الإنفاق العام إلى جانب ارتباطها بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي.

# الفصل الثالث

## تأثير سياسة الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2011

**تمهيد**

بعد استعراض الإطار النظري للدراسة تبين الدور الذي يلعبه الإنفاق العام في تحفيز التنمية الاقتصادية، إذ يعتبر الإنفاق العام أحد الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية، ومنه فإن موضوع العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية لا يزال موضوع جدل ويحتاج إلى البحث لذلك في هذا الفصل من الدراسة سنحاول التعرف على العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2015.

إذ عرفت النفقات العمومية تطورا ملحوظا للفترة الممتدة من (2000-2015)، وهذا ما عكس دور الدولة الجزائرية وتطورها في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، والسبب في ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات مما جعل تحقيق فائض معتبر في الميزان التجاري وتوازن ميزان المدفوعات، حيث تراكمت احتياطات كبيرة منذ نهاية سنة 1999، الشيء الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى اعتماد برامج اقتصادية لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز الطلب الكلي وخلق وظائف جديدة من خلال الدعم المباشر للمؤسسات الاقتصادية واستثمار الأموال العمومية في البنية التحتية، وفقا للمخططات الثلاثة التي تزامنت وفترة الدراسة.

وهذا ما سنتناوله في المباحث التالية:

**المبحث الأول: الإنفاق العام في الجزائر (2000-2015).**

**المبحث الثاني: انعكاسات الإنفاق العام على الجوانب الاقتصادية في الجزائر (2000-2015).**

**المبحث الثالث: انعكاسات الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية في الجزائر (2000-2015).**

## المبحث الأول: الإنفاق العام في الجزائر(2000-2015)

لقد أدت النفقات العمومية دورا مهما في تنفيذ البرامج التنموية المبرمجة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إذ تميزت الجزائر من خلال السياسات الحكومية التي انتهجتها بالاعتماد على برامج الإنفاق العام كوسيلة أساسية لتنفيذ أهداف السياسة المالية، حيث ساهمت الدولة بمجهود إنفاقي كبير اعتمد في جله على المداخيل البترولية. كما أن الجزائر وكغيرها من الدول تعتمد تصنيفا خاصا لنفقاتها العامة وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف. حيث أن كل نفقة يكون الهدف منها الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية.

### المطلب الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر

تميزت الفترة 1995-2000 على العموم بتحقق متوسط معدل نمو قدر ب 3.2% ، وهو معدل نمو متواضع وغير كاف سواء من ناحية تنشيط الاقتصاد وخلق ديناميكية إنتاجية متواصلة، أو من ناحية خلق مناصب عمل والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلا نفس الفترة حوالي 28.6% وهو معدل مرتفع بعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي إبان تلك الفترة. لكن ومع مطلع ستة 2000 برزت إلى العيان مؤشرات ايجابية للاقتصاد الجزائري، عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28.5 دولار أي ارتفاع نسبته 59% مقارنة بسنة 1999، وهذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11.9 مليار دولار أي حوالي 170% مقارنة بسنة 1999، وقد سمح هذا الانفراج المالي نتيجة ارتفاع المداخيل إلى تحول الجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، خاصة وأن كل المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري عل الأقل على المدى المتوسط، وكان نتاجا للتوجه إلى إتباع سياسة إنفاق عام توسعية.

**أولا: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي** (2001-2004): يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة من مخصصات مالية موزعة على طول 2001-2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000، والمقدر ب 19 مليار دولار. جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.[1]

(1): المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة** 2003، الدورة 24، جوان 2004، ص: 95.

ومن أهداف هذا المخطط:[1]

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة،
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة،
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات كما يوضحها الجدول الموالي:

**الجدول رقم (01): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**

**الوحدة:مليار دج.**

| السنوات / القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع (مبالغ) | المجموع (نسب %) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **أشغال كبرى وهياكل قاعدية** | 100,7 | 70,2 | 37,6 | 2,0 | 210,5 | 40,1 |
| **تنمية محلية وبشرية** | 71,8 | 72,8 | 53,1 | 6,5 | 204,2 | 38,8 |
| **دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري** | 10,6 | 20,3 | 22,5 | 12,0 | 65,4 | 12,4 |
| **دعم الإصلاحات** | 30,0 | 15,0 | - | - | 45,0 | 8,6 |
| **المجموع** | 205,4 | 185,9 | 113,9 | 20,5 | 525,0 | 100 |

**المصدر**: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال فترة** 2001-2004، ص: 87.

(1): فرج شعبان، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص: 291.

إن الجدول أعلاه يبين لنا:[1]

- أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق العام الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة ، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية "العامة والخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة "مباشرة أو غير مباشرة" وبالتالي تقليص نسبة البطالة، وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

- كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

- أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65,4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.

- أما فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـــ: 45 مليار دج، أي نسبة 8,6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

---

(1): نبيل بوفليح، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، **الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص: 03،04.

- أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003، بقيمة 205,4 مليار دج، 185,9 مليار دج، 113,2 مليار دج على التوالي أي بنسبة 39.12%، 35.4%، 21.76% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا بـــ 20.5 مليار دج أي نسبة % 3,9 من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

**ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي** (2005-2009): جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وذلك بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى حدود 38.5 دولار في سنة 2004، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 1.43 مليار دينار في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد.[1] يهدف هذا البرنامج إلى:[2]

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص أو الأجنبي،
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي،
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة.
- الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والترقية التنافسية،
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4202,7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا لبرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

(1): محمد سلامنة، كريم بودخدخ، أثر التوسع في النفقات العامة على معدلات البطالة في الجزائر2001-2009، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"**، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011، ص: 10.

(2): World bank: a public expenditure review, report n° 36270, vol 1, 2007, P: 02.

**الجدول رقم (02): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**

**الوحدة : مليار دج**

| البرنامـــــــــــــــــــــــــــــــج | المبالغ المخصصة للبرنامج | نسبة مئوية من إجمالي البرنامج |
|---|---|---|
| 1- **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان**:<br>- السكن.<br>- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.<br>- البرامج البلدية للتنمية.<br>- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.<br>- تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز.<br>- باقي القطاعات. | 1908,5<br>555<br>399,5<br>200<br>250<br>192,5<br>311,5 | % 45,5 |
| 2- **برنامج تطوير الهياكل القاعدية**:<br>- قطاع الأشغال العمومية والنقل.<br>- قطاع المياه.<br>- قطاع التهيئة العمرانية. | 1703,1<br>1300<br>393<br>10,15 | % 40,5 |
| 3- **برنامج دعم التنمية الاقتصادية**:<br>- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.<br>- الصناعة وترقية الاستثمار.<br>- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف. | 337,2<br>312<br>18<br>7,2 | % 8 |
| 4- **برنامج تطوير الخدمة العمومية**<br>- العدالة والداخلية.<br>- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية.<br>- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال. | 203,9<br>99<br>88,6<br>16,3 | % 4,8 |
| 5- **برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال** | 50 | % 1,2 |

**المصدر**: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000-2010**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 9، 2013، ص: 47.

يبين الجدول أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في:[1]

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية**: استفاد من برنامج خاص يصل 1908,5 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45,5% من إجمالي البرنامج التكميلي.
- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية**: يقدر المبلغ المخصص له 1703,1 مليار دج، أي 40.5% من إجمالي البرنامج.
- **قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري**: استفادت من 337,2 مليار دج وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.
- **القطاع الإداري الحكومي**: استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار الداخلية، العدالة، المالية تصل قيمته 203,9 مليار دج ما يعادل نسبة 4,8% من البرنامج التكميلي .
- **قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال** : استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1,2% من البرنامج التكميلي.

**ثالثا: برنامج دعم النمو الاقتصادي** (2010-2014): خصصت الجزائر خلال هذه الفترة غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيه من 10 سنوات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ومن بين الأهداف المسطرة في هذا البرنامج نجد:[2]

- استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار (9700 مليار دج).
- تخصيص مبلغ 130 مليار دولار ( 1534 مليار دج) للمشاريع الجديدة.
- وتوجيه أكثر من 40 % من الاستثمارات العمومية نحو تحسين الظروف الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية.

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـــ: 21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها في الجدول التالي فيما يلي:

(1): نبيل بوفليح، **مرجع سابق**، ص: 47.

(2): بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر 24 ماي 2010 المتضمن: **الموافقة على برنامج التنمية الخماسي** 2010-2014.

**الجدول رقم (03): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014**

**الوحدة : مليار دج**

| البرنامـــــــــــــــــــــــــــــــــج | المبالغ المخصصة للبرنامج | % |
|---|---|---|
| 1- **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان**: | 9903 | 45,42 |
| - السكن. | 3700 | |
| - التربية، التعليم العالي، التكوين المهني. | 1898 | |
| - الصحة. | 619 | |
| - تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية. | 1800 | |
| - باقي القطاعات. | 1886 | |
| 2-**برنامج تطوير الهياكل القاعدية**: | 8400 | 38,52 |
| - قطاع الأشغال العمومية والنقل. | 5900 | |
| - قطاع المياه. | 2000 | |
| - قطاع التهيئة العمرانية. | 500 | |
| 3-**برنامج دعم التنمية الاقتصادية**: | 3500 | 16,05 |
| -الفلاحة والتنمية الريفية | 1000 | |
| -دعم القطاع الصناعي العمومي | 2000 | |
| -دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل | 500 | |

**المصدر**: نبيل بوفليح، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، **مرجع سابق**، ص-ص: 05،06.

يبين الجدول أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:[1]

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية**: استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة % 45,42 من إجمالي البرنامج.

(1): نبيل بوفليح، **مرجع سابق**، ص: 48.

- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية**: يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج، بنسبة 38,52% من إجمالي البرنامج.

- **قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل**: استفادت من 3500 مليار دج، ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

**المطلب الثاني**: **تبويبات الإنفاق العام في الجزائر**

تبوب النفقات العامة في موازنة الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وذلك يعود للتفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر

الذي تنتجه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات وفي هذا يبوبها

المشرع المالي الجزائري إلى:[1]

- نفقات التسيير.
- نفقات التجهيز.

**أولا**: **تبويب نفقات التسيير**: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف الصيانة، البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ، وقد قسمت المادة 24 من القانون 17/84 القانون المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب:[2]

**الباب الأول**: **أعباء الدين الخارجي**: وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي.

**الباب الثاني**: **تخصيصات السلطة العمومية**: وهي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل المجلس الدستوري، مجلس الأمة المجلس الشعبي الوطني.

**الباب الثالث**: **النفقات الخاصة بوسائل المصالح**: وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة وتحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر.

**الباب الرابع**: **التدخلات العمومية**: وهي متعلقة بنفقات التحويل (إعانات الجماعات المحلية، المساهمات في الهيآت الدولية، نفقات النشاط الاجتماعي وغيرها من أموال الدعم.)

---

(1): المادة 23 من قانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

(2): المادة 24 من قانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

(3): المادة 35 من قانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

**ثانيا: نفقات التجهيز**: فهي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة، وصنفتها المادة 35 من قانون 17/84 إلى ثلاثة أبواب:[1]

**الباب الأول**: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي موزعة على تسعة قطاعات وهي: (الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت القاعدية، دعم الحصول على السكن، مواضيع مختلفة، المخططات البلدية للتنمية PCD.

**الباب الثاني**: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

**الباب الثالث**: النفقات الأخرى بالرأسمال وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات الغير متوقعة.

وتسجل نفقات التجهيزات العمومية على شكل رخص برامج واعتمادات الدفع.

**رخص البرامج**: تمثل الحد الأعلى للنفقات الخاصة بتنفيذ الاستثمارات الطويلة الأجل المخطط لها، وتبقى صالحة دون تحديد لمدتها، وهي تتعلق بالمشروعات التي يتطلب تنفيذها مدة طويلة تتجاوز السنة.

**اعتمادات الدفع**: هي عبارة عن تخصيصات سنوية "مرتبطة بالسنة"، صالحة لمدة سنة فقط ترتبط بالنفقات السنوية.

**المطلب الثالث: تحليل الإنفاق العام في الجزائر**

تشمل هذه الفترة المخططات التنموية الثلاثة حيث عرفت النفقات العمومية تطورا ملحوظا وهذا ما يعكس دور الدولة وتطورها في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وإسهاماتها في تحقيق مطالب التنمية، وبتطرقنا لهذا الموضوع يسمح لنا بمعرفة مجالات وتوجهات الدولة من خلال تخصيص أموالها وتوزيعها على مختلف هياكل الإنفاق (نفقات التسيير ونفقات التجهيز).

**الجدول رقم (04): تطور بنية النفقات العمومية في الجزائر للفترة (2000-2015)**

**الوحدة: مليار دج**

| السنوات | النفقات العمومية | نسبة نمو النفقات العمومية (%) | نفقات التسيير | معدل زيادة نفقات التسيير (%) | نفقات التجهيز | معدل الزيادة نفقات التجهيز (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 1178.1 | - | 19.856 | - | 19.321 | - |
| 2001 | 1321.0 | 12.12 | 7.963 | 12.56 | 3.357 | 10.99 |
| 2002 | 1550.6 | 17.38 | 1097.7 | 13.90 | 452.9 | 26.76 |
| 2003 | 1690.2 | 9.00 | 1122.7 | 2.28 | 567.5 | 25.30 |
| 2004 | 1891.8 | 11.92 | 1250.8 | 11.41 | 641.0 | 12.95 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2005 | 1985.9 | 4.97 | 1245.0 | -0.46 | 740.9 | 15.59 |
| 2006 | 2453.0 | 23.52 | 1437.8 | 15.49 | 1015.2 | 37.02 |
| 2007 | 3108.5 | 26.72 | 1674.0 | 16.43 | 1434.5 | 41.30 |
| 2008 | 4191.1 | 34.82 | 2217.8 | 32.49 | 1973.3 | 37.56 |
| 2009 | 4246.3 | 1.31 | 2300.0 | 3.71 | 1946.3 | -1.37 |
| 2010 | 4512.8 | 6.27 | 2659.0 | 15.61 | 1853.8 | -4.75 |
| 2011 | 5853.6 | 29.71 | 3797.2 | 42.81 | 2056.4 | 10.93 |
| 2012 | 7058.1 | 20.57 | 4935.9 | 29.99 | 2122.2 | 3.20 |
| 2013 | 6024.2 | -14.64 | 4335.6 | -12.16 | 1688.6 | -20.43 |
| 2014 | 6995.7 | 16.12 | 4542.0 | 4.76 | 2453.7 | 45.31 |
| 2015 | 7656.3 | 9.44 | 4972.3 | 9.47 | 2684.0 | 9.39 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بناءا على قوانين المالية الابتدائية (2000-2015).

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النفقات العمومية في تزايد مستمر من سنة 2000 إلى غاية 2015، حيث مثلت نفقات التسيير النسبة الأكبر من الإنفاق وهي فترة البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي، إذ وبالرغم من بقاء نفقات التسيير تفوق نفقات التجهيز إلا أن معدلات نمو نفقات التجهيز كانت تفوق معدلات نمو نفقات التسيير ويعود هذا الارتفاع في نفقات التسيير إلى الارتفاع الكبير لكل من التحويلات الجارية وتعويضات العاملين (أجور الموظفين، المنح.....الخ) .

أما نفقات التجهيز والتي عرفت هي الأخرى ارتفاعا متزايدا خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي والذي جاء لتحقيق التنمية الاقتصادية ومسايرة التطورات العالمية الراهنة حيث استفادت ولايات الجنوب والهضاب العليا من مشاريع مهمة خصص لها ما يقارب 1700 مليار دج للمنشآت القاعدية، 1700 دج لتحسين وسائل وهياكل النقل، 600 مليار دج للأشغال العمومية خاصة مشروع الطريق السيار شرق غرب الذي يمتد على طول 1216 كلم. ومن أسباب ارتفاع هذه النفقات نذكر مايلي:[1]

- زيادة نفقات أجور عمال الإدارات المركزية 6.45% مقارنة بسنة 2014 وذلك لخلق مناصب شغل جديدة والتقدم في المسار المهني.
- الأخذ بعين الاعتبار الأجور الأخرى لا سيما الخاصة بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات الإستشفائية، حيث قدر هذا المبلغ ب 27582 مليار دج.
- دعم التقاعد بمبلغ 2263 مليار دج لتغطية منح تقاعد المجاهدين.
- منح لصالح التلاميذ المحتاجين بمبلغ 4 مليار دج.
- تخصيص مبلغ 1 مليار دج للنساء المطلقات.

(1): رياش مبروك، **تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق حالة الجزائر 2000-2015**، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص ص: 139-140.

- زيادة قروض التسديد من 29417 مليار دج سنة 2014 إلى 38858 مليار دج سنة 2015 أي حوالي 32.1%.
- إعطاء مبالغ لدعم النشاط الاقتصادي يقدر ب 8117 مليار دج.
- تسجيل برنامج جديد يقدر ب 11782 مليار دج لكل قطاع السكن، المحروقات الطاقة، التربية، التكوين والتعليم العالي، والصحة.

مما سبق نستنتج أن السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق على تسميته بالسياسة الإنفاقية التوسعية، وقد ارتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة، وهو ما يتجلى كذلك بالتوسع الظاهر والكبير في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية.

## المبحث الثاني: تأثير سياسة الإنفاق العام على الجوانب الاقتصادية في الجزائر 2000-2015.

تسعى الجزائر ومن خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة المجتمع، وإلى جانب ما سبق تسعى أيضا إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها.

### المطلب الأول: أثر سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الاقتصادية التي تأثر على حجم الإنفاق العام لأي دولة، حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج المحلي، ويمكن توضيح حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 في الجدول التالي:

**الجدول رقم (05): نسبة تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر2000-2015**

| السنوات | النفقات العامة (مليار دج) | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج) | نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) |
|---|---|---|---|
| 2000 | 1178.1 | 4123.5 | 28.57 |
| 2001 | 1321.0 | 4227.1 | 31.25 |
| 2002 | 1550.6 | 4522.8 | 34.28 |
| 2003 | 1690.2 | 5252.3 | 32.18 |
| 2004 | 1891.8 | 6149.1 | 30.76 |
| 2005 | 1985.9 | 7562.0 | 26.26 |
| 2006 | 2453.0 | 8501.6 | 28.85 |
| 2007 | 3108.5 | 9352.9 | 33.23 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 37.95 | 11043.7 | 4191.1 | 2008 |
| 42.59 | 9968.0 | 4246.3 | 2009 |
| 37.63 | 11991.6 | 4512.8 | 2010 |
| 40.12 | 14588.6 | 5853.6 | 2011 |
| 43.54 | 16208.7 | 7058.1 | 2012 |
| 36.18 | 16650.2 | 6024.2 | 2013 |
| 40.57 | 17242.5 | 6995.7 | 2014 |
| 46.14 | 16591.9 | 7656.3 | 2015 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- **تقارير بنك الجزائر**
- Alger, Office National Des Statistiques, Les comptes économiques en volume de 2000 à 2015, le produit intérieur brut, série n°751, Algérie, p-p : 11-14.

**الشكل رقم (04): نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي 2000-2015**

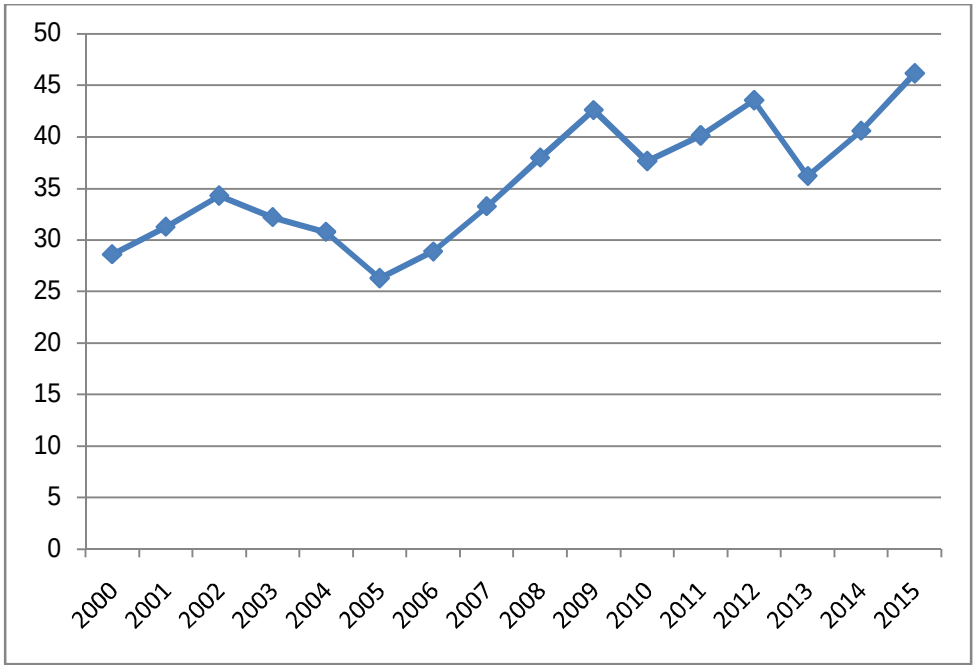


**المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال ملاحظة الشكل والجدول أعلاه نلاحظ التزايد الغير المستمر في نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بل يتم بصورة متقطعة على فترات غير مستمرة، فمثلا في سنة 2000 تزايدت هذه النسبة إلى غاية 2002 أين بلغت 34.28% في 2002 وسبب هذا التزايد راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، [1] في حين ذلك نلاحظ التراجع الملفت لهذه الفترة بعد سنة 2002 إلى أن وصل إلى 28.85%

(1): بنك الجزائر، التقرير السنوي 2002، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، ص: 37.

في 2006 رغم أن أسعار النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي كانا في تزايد مستمر وسبب تراجع هذه النسبة راجع إلى قلة الاستثمار سواء العام أو الخاص وكذلك انخفاض أسعار البترول، كما استمر تذبذب زيادة هذه النسبة إلى غاية 2015 أين بلغت حوالي 46.14% في هذه السنة في حين كانت في السنة السابقة 40.57%، بينما سجلت في سنة 2013 ب 36.18% على الرغم من أنها كانت 43.54% في 2012. فالسبب الرئيسي لهذا التذبذب هي أسعار البترول سواء من ارتفاع أو انخفاض، وبهذا فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

كما يمكن القول أن النفقات العامة تتدخل في تفسير معدل النمو الاقتصادي وتطور الناتج المحلي الإجمالي حيث توجد هناك علاقة موجبة فتغير معدل النفقات العامة يغير من معدل النمو الاقتصادي، وأن قيمة مرتفعة من النفقات العامة ترفع من تطور الناتج المحلي الإجمالي وعليه يمكن القول بأن النفقات تعتبر من إحدى العوامل المشجعة للرفاهية الاجتماعية، وبالتالي يجب تشجيع تدخل الدولة عن طريق سياسة اقتصادية ترفع من النفقات العامة، كما أن تغير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تتغير حسب الأوضاع

الاقتصادية السائدة وخاصة أوضاع السوق البترولية.[1]

والشكل الموالي يوضح لنا تطور معدلات النمو الاقتصادية ومعدل نمو الإنفاق العام خلال فترة الدراسة:

**الشكل رقم (05): تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل الإنفاق العام في الجزائر (2000-2015)**

(1): بوجرادة سهيلة، **علاقة الإنفاق العام بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر - دراسة قياسية 1990-2013**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص: 160.

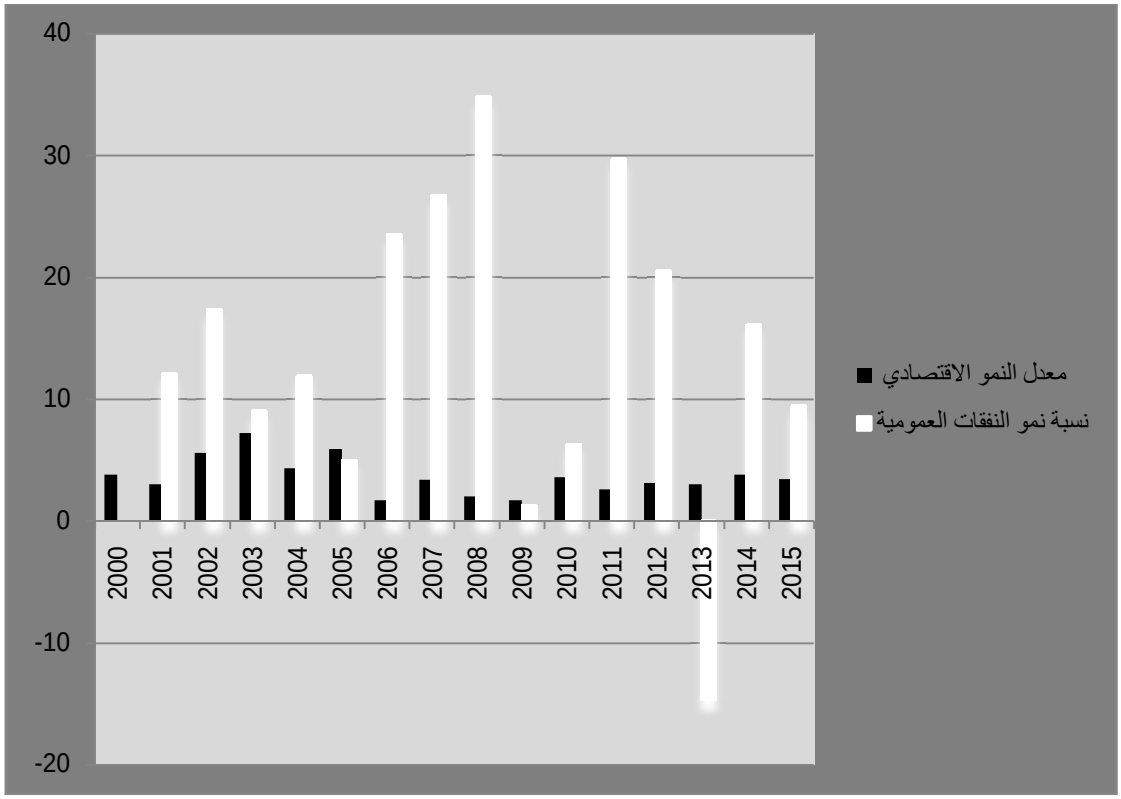


**المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

**المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام على الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار في الجزائر**

إن زيادة الطلب مقارنة بالعرض تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا يشكل خطرا وعائقا اقتصاديا لذا لجأت الجزائر إلى التأثير على معدلات التضخم من خلال سياسة الإنفاق العام وسنحاول معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار خلال الفترة 2000-2015.

**أولا: أثر سياسة الإنفاق على الطلب الكلي في الجزائر**: يعتبر الإنفاق العام على السلع والخدمات أحد مكونات الطلب الكلي، حيث تشكل النفقات طلبا مباشرا على السلع والخدمات وسوف نرى كيف يتأثر الطلب الكلي بالإنفاق العام بالجزائر من خلال الجدول التالي للفترة 2000-2015:

**الجدول رقم (06): تطور الإنفاق العام والطلب الكلي في الجزائر خلال فترة 2000-2015**

| السنوات | الإنفاق العام (مليون دج) | الطلب الكلي (مليون دج) |
|---|---|---|
| 2000 | 1178100 | 95.97 |

| | | |
|---|---|---|
| 2001 | 1321000 | 100 |
| 2002 | 1550600 | 101.43 |
| 2003 | 1690200 | 105.75 |
| 2004 | 1891800 | 109.95 |
| 2005 | 1985900 | 111.47 |
| 2006 | 2453000 | 114.05 |
| 2007 | 3108500 | 118.24 |
| 2008 | 4191100 | 123.98 |
| 2009 | 4246300 | 131.1 |
| 2010 | 4512800 | 136.23 |
| 2011 | 5853600 | 142.39 |
| 2012 | 7058100 | 155.05 |
| 2013 | 6024200 | 160.1 |
| 2014 | 6995700 | 164.77 |
| 2015 | 7656300 | 171.39 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن الطلب الكلي والإنفاق العام، في زيادة مستمرة وأنه كلما زاد الإنفاق العام زاد الطلب الكلي حيث أن الإنفاق 11781 مليون دج سنة 2000 لينتقل إلى 13211 مليون دج سنة2001 مصاحبا بزيادة في الطلب الكلي الذي قدر 95.97 مليون دج سنة 2000 لينتقل إلى 100 مليون دج سنة 2001، كما أنه تستمر الزيادة بينهما وهو ما يعبر عن علاقة طردية ليصل الإنفاق العام سنة 2015 إلى 76563 مليون دج مصاحبا زيادة في الطلب الكلي وصلت إلى 171.39 مليون دج لنفس السنة. ويرجع تزايد الطلب الكلي لزيادة دخول الأفراد بسبب ارتفاع أسعار البترول مما يحسن القدرة الشرائية

لديهم وزيادة استهلاكهم وتوجيه دخولهم للطلب على مختلف السلع والخدمات. بالإضافة إلى النمو الديمغرافي للسكان والطلب المتزايد لحاجاتهم.[1]

**ثانيا: أثر سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار(التضخم) في الجزائر**: إن زيادة الطلب مقارنة بالعرض تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا يشكل خطرا وعائقا اقتصاديا لذا لجأت الجزائر إلى التأثير على معدلات التضخم من خلال سياسة الإنفاق العام وسنحاول معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار خلال الفترة 2000-2015 استنادا للجدول التالي:

(1): **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص: 36.

**الجدول رقم (07)**: تطور معدلي الإنفاق العام والتضخم في الجزائر خلال 2000-2015

| السنوات | معدل الإنفاق (%) | معدل التضخم (%) |
|---|---|---|
| 2000 | - | 0.34 |
| 2001 | 12.12 | 4.23 |
| 2002 | 17.38 | 1.43 |
| 2003 | 9.00 | 4.26 |
| 2004 | 11.92 | 3.97 |
| 2005 | 4.97 | 1.38 |
| 2006 | 23.52 | 2.31 |
| 2007 | 26.72 | 3.67 |
| 2008 | 34.82 | 4.85 |
| 2009 | 1.31 | 5.74 |
| 2010 | 6.27 | 3.91 |
| 2011 | 29.71 | 4.52 |
| 2012 | 20.57 | 8.58 |
| 2013 | -14.64 | 3.2 |
| 2014 | 16.12 | 2.9 |
| 2015 | 9.44 | 4 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات والإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

**الشكل رقم (06)**: تطور معدلي الإنفاق العام والتضخم في الجزائر خلال 2000-2015

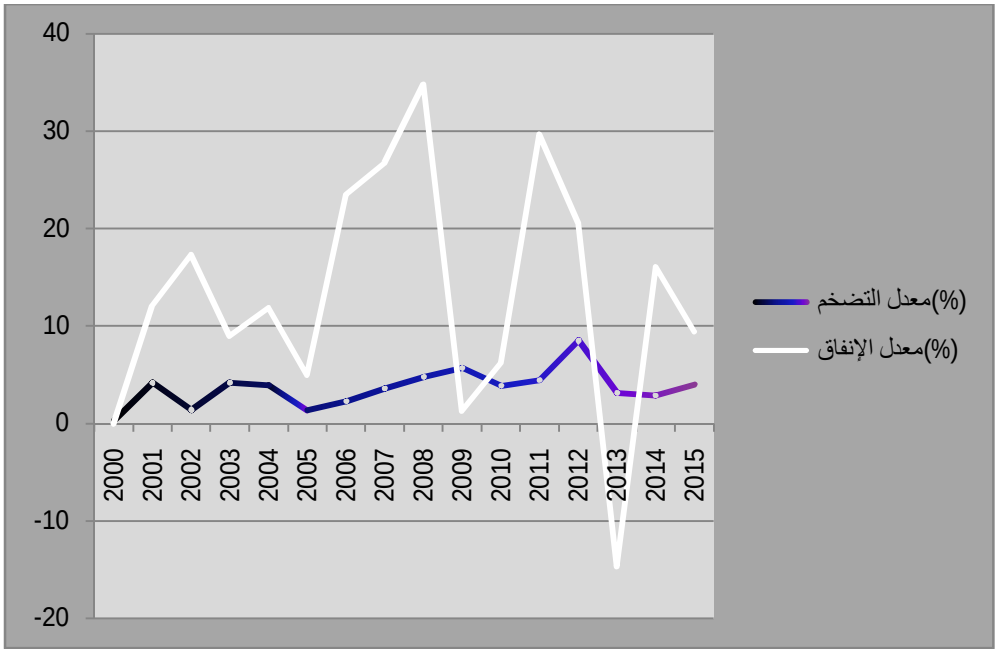


**المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن معدلات التضخم في حالة تذبذب أي أنه تارة في زيادة وتارة أخرى في انخفاض، ولكنه دائما موجبا مما يعني أن الأسعار في زيادة مستمرة، حيث أن وتيرة التضخم سنة 2000 منخفضة مقارنة بسنة 2001، حيث قدرت ب 0.34% سنة 2000 لتصبح 4.23% سنة 2001 وتعاود الانخفاض مقارنة بسنة 2001 والتي قدرت ب 4.23% إلى 1.43% سنة 2002 واستمر هذا التذبذب بين الانخفاض والزيادة إلى أن وصل إلى 4% سنة 2015، كما أننا نلاحظ من خلال الجدول أن تأثير معدلات الإنفاق العام المتزايدة على معدلات التضخم في حالات تكون طردية وبعض الحالات الأخرى عكسية أي وجود حالتين حالة سلبية وأخرى ايجابية، وترجع أسباب الحالة الإيجابية لاستخدام الدولة لنفقاتها بصورة مدروسة تساعد في كبح والمحافظة على مستوى مستقر من الأسعار، على عكس الحالة السلبية حيث تقوم الدولة بالإنفاق عشوائي غير مدروس، ومن الأسباب الرئيسية لتذبذب معدلات التضخم زيادة الأجور والالتهاب النسبي للأسعار الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة.[1]

## المطلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الخارجية في الجزائر:

(1): **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص: 45.

تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي، التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية والجدول الموالي يبين لنا تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري والنفقات العامة خلال فترة الدراسة:

**الجدول رقم (08): تطور رصيد ميزان المدفوعات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015**

| السنوات | الإنفاق العام (مليار دج) | رصيد ميزان المدفوعات (مليار دج) |
|---|---|---|
| 2000 | 1178.1 | 338.76 |
| 2001 | 1321.0 | 344.66 |
| 2002 | 1550.6 | 347.96 |
| 2003 | 1690.2 | 683.06 |
| 2004 | 1891.8 | 801.41 |
| 2005 | 1985.9 | 1553.78 |
| 2006 | 2453.0 | 2101.61 |
| 2007 | 3108.5 | 2105.49 |
| 2008 | 4191.1 | 2190.92 |
| 2009 | 4246.3 | 30.26 |
| 2010 | 4512.8 | 906.41 |
| 2011 | 5853.6 | 1290.239 |
| 2012 | 7058.1 | 945.005 |
| 2013 | 6024.2 | 94.280 |
| 2014 | 6995.7 | -766.056 |
| 2015 | 7656.3 | -2741.76 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر: 2004، 2009، 2014، 2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل فوائض بقيم متذبذبة باستثناء سنتي 2014 و2015 فخلال الفترة 2000 حتى 2008 انتقل الفائض من 338.76 مليار دينار سنة 2000 إلى 2190.92 مليار دينار أين كانت النفقات العامة في تزايد مستمر خلال هذه الفترة أين بلغ 4191.1 مليار دينار في سنة 2008 وبهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين فهذا راجع إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والتي بدورها تؤدي إلى زيادة النفقات مما يؤدي ذلك إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات،[1]

كما نلاحظ أن الفائض انخفض بعد سنة 2008 واستمر إلى غاية 2013 ومن ثم تحول هذا الفائض إلى عجز خلال سنتي 2014 و 2015 أين بلغ 766.056 مليار دينار سنة 2014 و 2741.76 مليار دينار في سنة 2015 وبالرغم من أن النفقات العامة كانت في تزايد خلال هاتين السنتين، ويعود السبب لهذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.[2]

(1): وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق** ص: 248.

(2): **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص: 59.

**المبحث الثالث: تأثير سياسة الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية في الجزائر 2000-2015**

يهدف الإنفاق العام في ظل التأثير على مختلف الجوانب الاجتماعية في الجزائر لتحقيق تنمية بشرية متواصلة ومستدامة، والهدف من دراستنا هو معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على الجوانب الاجتماعية من (تشغيل، تعليم، صحة، سكان، وبنية تحتية)، والوصول إلى النتائج التي يمكن أن تحقق مستوى نشاط اقتصادي وتنمية اقتصادية من خلال هذه العوامل الاجتماعية.

**المطلب الأول: أثر سياسة الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر:**

تعتمد سياسة التشغيل في الجزائر على جملة من البرامج والأجهزة التي تقوم باستحداث مناصب شغل سواء عن طريق العمل المأجور أو عن طريق تشجيع روح المبادرة الفردية، حيث أنه وعلى الرغم من كون التشغيل في الجزائر يعتمد على العديد من السياسات الداعمة له كسياسة الإنفاق العام وغيرها من السياسات. والجدول التالي يبين لنا تطور الإنفاق العام ومستوى التشغيل في الجزائر خلال فترة 2000-2015.

**الجدول رقم (09): تطور مستوى التشغيل والإنفاق العام في الجزائر 2000-2015**

| السنوات | النفقات العمومية (مليون دج) | مستوى التشغيل (بالآلاف) |
|---|---|---|
| 2000 | 1178100 | 4978 |
| 2001 | 1321000 | 5199 |
| 2002 | 1550600 | 5462 |
| 2003 | 1690200 | 5741 |
| 2004 | 1891800 | 5976 |
| 2005 | 1985900 | 6222 |
| 2006 | 2453000 | 6517 |
| 2007 | 3108500 | 6771 |
| 2008 | 4191100 | 7002 |
| 2009 | 4246300 | 9472 |
| 2010 | 4512800 | 9736 |
| 2011 | 5853600 | 9599 |
| 2012 | 7058100 | 10170 |
| 2013 | 6024200 | 10788 |
| 2014 | 6995700 | 10239 |
| 2015 | 7656300 | 10594 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر: 2000، 2005، 2010، 2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الارتفاع المستمر للنفقات العامة خلال الفترة 2000-2012 إذ بلغت 70581 مليون دينار جزائري في سنة 2012 أين كان مستوى التشغيل أيضا في ارتفاع مستمر إذ بلغ مستوى التشغيل 10170 ألف نسمة في هذه السنة (2012)، كما نلاحظ وجود علاقة وطيدة بين النفقات العامة ومستوى التشغيل باعتبار الإنفاق العام جزء من الطلب الكلي وبالتالي فهو يؤثر على الطلب الفعال الذي بدوره يساهم في رفع مستويات التشغيل.[1] بعد سنة 2012 عاودت النفقات العامة الهبوط أين بلغت 60242 مليون سنة 2013 و69957 مليون سنة 2014 مقارنة ب 2012 في حين بلغ مستوى التشغيل 10239 ألف نسمة سنة 2014 بعدما كان 10788 ألف نسمة في 2013، بعدها عاودا كل من النفقات العامة ومستوى التشغيل الارتفاع أين وصلا 76563 مليون دينار و 10594 ألف نسمة على التوالي.

وعليه فإن سياسة الإنفاق العام في الجزائر تمارس عدة آثار في تأثيرها على مستوى التشغيل حيث تتجلى هذه الآثار في إتباع سياسة إنعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد وآثار أخرى تكون من خلال برامج المشروعات العامة والاستثمارية في البنية التحتية التي تسمح بخلق مناصب الشغل.[2]

(1): لعجال العمرية، الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل، **الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ماي 2012، ص: 07.

(2): **المرجع نفسه**، ص: 09.

**المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق على التعليم والصحة في الجزائر**

تعتبر التركيبة العامة للتعليم والصحة في الجزائر من بين العوامل التي تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، وذلك باعتبارهم محددا هاما للحدود العليا للمجتمع من الخدمات العامة وغيرها.

**أولا: أثر سياسة الإنفاق العام على التعليم في الجزائر**: باعتبار التعليم هو أساس أي دولة وأي مجتمع للتقدم الثقافي والرقي الاقتصادي فإن الدولة تسعى لدعم هذا القطاع وسوف نحاول معرة تطور الإنفاق على هذا القطاع ومدى استفادته من ميزانية الإنفاق العام للجزائر خلال الفترة 2000- 2015 من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (10): الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم والإنفاق العام بالجزائر 2000-2015**

**الوحدة: مليون دج**

| السنوات | التربية الوطنية | التعليم العالي والبحث العلمي | الإنفاق العام | مجموع القطاع | نسبة ميزانية القطاع إلى ميزانية الإنفاق العام للدولة (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 132753.160 | 38580.667 | 1178100 | 171333.827 | 14.54 |
| 2001 | 137413.766 | 43591.873 | 1321000 | 181005.639 | 13.70 |
| 2002 | 158042.316 | 58743.195 | 1550600 | 216785.511 | 13.98 |
| 2003 | 171105.928 | 63494.661 | 1690200 | 234600.589 | 13.88 |
| 2004 | 186620.872 | 66497.092 | 1891800 | 253117.964 | 13.38 |
| 2005 | 214402.120 | 78381.380 | 1985900 | 292783.5 | 14.74 |
| 2006 | 222455.012 | 85669.925 | 2453000 | 308124.937 | 12.56 |
| 2007 | 235888.168 | 95689.309 | 3108500 | 331577.477 | 10.67 |
| 2008 | 280543.953 | 118306.406 | 4191100 | 398850.359 | 9.52 |
| 2009 | 374276.936 | 154632.798 | 4246300 | 528909.734 | 12.46 |
| 2010 | 390566.167 | 173483.802 | 4512800 | 564049.969 | 12.50 |
| 2011 | 569317.554 | 212830.565 | 5853600 | 782148.119 | 13.36 |
| 2012 | 544383.508 | 277173.918 | 7058100 | 821557.426 | 11.64 |
| 2013 | 628664.041 | 264582.513 | 6024200 | 893246.554 | 14.83 |
| 2014 | 696810.413 | 270742.002 | 6995700 | 967552.415 | 13.83 |
| 2015 | 746643.907 | 300333.642 | 7656300 | 1046977.549 | 13.67 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوانين المالية.

من خلال ملاحظتنا للجدول نرى أن الإنفاق يتزايد مع تزايد الإنفاق على القطاع التعليمي، كما أن الأموال التي تضخ لهذا القطاع في تزايد مستمر حيث قدرت سنة 2000 ب 132753.160 مليون دج

بالنسبة للتربية الوطنية و38580.667 مليون دج بالنسبة للتعليم العالي أي مجموع 171333.827 مليون دج، ليصل سنة 2001 إلى 181005.639 مليون دج، ويستمر في تزايده وتطوره خلال هذه الفترة (2000-2015) ليصل سنة 2015 إلى 1046977.549 مليون دج موزعة على التربية الوطنية ب 746643.907 مليون دج، و300333.642 للتعليم العالي.

ويرجع سبب تزايد نفقات هذا القطاع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009، حيث قامت الدولة بتوفير مبالغ ضخمة لقطاع التربية وذلك من أجل تطوير هياكله القاعدية لمواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم، بالإضافة إلى اهتمام الدولة بهذا القطاع وتوفير موارد مالية وبشرية ضخمة لتحسين مردوده.[1]

**ثانيا: أثر سياسة الإنفاق العام على الصحة في الجزائر**: تسعى الجزائر للوصول إلى تنمية اقتصادية وزيادة الإنتاجية لدى الأفراد، لدى تنتهج سياسة إنفاقية توسعية للنهوض بالقطاع الصحي والرعاية الصحية التي تضمن رأس المال البشري وسنرى تتطور إنفاق القطاع الصحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (11): الاعتمادات المخصصة للقطاع الصحي والإنفاق العام بالجزائر للفترة 2000-2015**

| السنوات | الإنفاق العام (مليون دج) | قطاع الصحة (مليون دج) |
|---|---|---|
| 2000 | 1178100 | 33900.742 |
| 2001 | 1321000 | 38324.796 |
| 2002 | 1550600 | 49117.107 |
| 2003 | 1690200 | 55430.565 |
| 2004 | 1891800 | 63770.452 |
| 2005 | 1985900 | 62460.953 |
| 2006 | 2453000 | 70337.276 |
| 2007 | 3108500 | 93552.966 |
| 2008 | 4191100 | 129201.251 |
| 2009 | 4246300 | 178322.829 |
| 2010 | 4512800 | 195011.838 |
| 2011 | 5853600 | 227859.541 |
| 2012 | 7058100 | 404945.348 |
| 2013 | 6024200 | 306925.642 |

(1): بن نوار بومدين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 236.

| | | |
|---|---|---|
| 2014 | 6995700 | 365946.753 |
| 2015 | 7656300 | 381972.062 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوانين المالية

من خلال الجدول نلاحظ أن المبالغ المالية المخصصة للإنفاق على القطاع الصحي في تزايد مستمر مع الإنفاق العام مما يشير إلى وجود علاقة طرية بينهما، حيث قدر مبلغ الإنفاق على القطاع الصحي سنة 2000 ب 33900.742 مليون دج، ليصبح سنة 2001 ب 38324.796 مليون دج، ويستمر التطور من سنة إلى سنة حتى يصل سنة 2012 إلى 404945.348 مليون دج. وهذا راجع إلى الأهمية الكبيرة التي يحظي بها هذا القطاع من طرف الدولة والتي تخصص له سنويا وبتزايد مبالغ معتبرة، في سبيل القضاء على معظم الأمراض المتنقلة و المزمنة[1]. كما أننا نلاحظ أن اعتمادات هذا القطاع انخفضت سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 حيث قدرت ب 306925.642 مليون دج. وهذا الانخفاض يرجع إلى سبب احتياجات القطاع من الأموال.[2]

(1): دريسي أسماء، **تطور الإنفاق الصحي ومدى فعاليته في إطار المنظومة الصحية خلال الفترة 200-2013**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 06، 2015، ص: 153.

(2): **المرجع نفسه**، ص: 151.

**المطلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق العام على البنية التحتية في الجزائر**

تعبر البنية التحتية عن الهياكل التي تدعم المجتمع، كما أنها تمثل عنصرا رئيسيا للنهوض بالتنمية العمرانية والاقتصادية حيث أن هذا القطاع يبقى في المركز الثالث من حيث المساهمة في الثروة الوطنية وسنتعرض للحصص التي خصصت له وتأثير الإنفاق العام عليه في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (12): مبالغ الإنفاق العام والبنية التحتية للفترة 2000-2015 بالجزائر**

**الوحدة: مليار دينار**

| السنوات | الإنفاق العام | البنية التحتية |
|---|---|---|
| 2000 | 1178.1 | 781 |
| 2001 | 1321.0 | 803 |
| 2002 | 1550.6 | 860 |
| 2003 | 1690.2 | 907 |
| 2004 | 1891.8 | 977 |
| 2005 | 1985.9 | 1039 |
| 2006 | 2453.0 | 1160 |
| 2007 | 3108.5 | 1420 |
| 2008 | 4191.1 | 1948.4 |
| 2009 | 4246.3 | 1921 |
| 2010 | 4512.8 | 1829 |
| 2011 | 5853.6 | 1934.2 |
| 2012 | 7058.1 | 2234 |
| 2013 | 6024.2 | 1620.2 |
| 2014 | 6995.7 | 3320.3 |
| 2015 | 7656.3 | 1908.2 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أن الإنفاق العام في تزايد مصاحبا تذبذبا في البنية التحتية، حيث عرفت حصص البنية التحتية تزايدا مستمرا مع تزايد للإنفاق العام وهذا خلال الفترة 2000-2008، حيث خصصت لها 781 مليار دج في سنة 2000 لتعرف تطورا في سنة 2001 والتي قدرت ب 803 مليار دج وبقيت هذه الزيادة في تزايد مستمر حتى سنة 2008 حيث قدرت ب 1948.4 مليار دج، لتعرف انخفاضا في سنة 2009 والتي قدرت ب 1921 مليار دج، وهذا بسبب انخفاض نسبة البناء وتوافر مدخلات الاسمنت،[1] وتنخفض كذلك في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 إلى 1829 مليار دج، وهذا راجع إلى ركود نفقات التجهيز للدولة مقارنة بسنة 2009، وكذا إنهاء المشاريع الكبرى للبنية التحتية والسكن.[2]

كما ترجع حصص البنية التحتية للتزايد مرة أخرى في سنة 2011 و 2012 على التوالي ب 1934.2 مليار دج و2234 مليار دج، وهذا راجع لإنعاش بناء المساكن لهذا القطاع.[3]

وتعاود الانخفاض مرة أخرى في سنة 2013 إلى 1620.2 مليار دج، وهذا راجع لانخفاض الاستثمارات العمومية من نفقات ميزانية التجهيز وانتهاء الأشغال العمومية الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع، المترو، السكنات).[4] وتعاود الارتفاع مرة أخرى في سنة 2014 بحصة تقدر ب 3320.3 مليار دج نتيجة استمرار الاستثمار في البناء.[5] ويعاود هذا القطاع إلى الانكماش مرة أخرى ب 1908 مليار دج بسبب إنهاء الورشات الكبرى للطريق السريع.[6]

(1): **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2009: "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 39.

(2): **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2010: "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 25.

(3): **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2011: "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 32.

(4): **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2013: "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 28.

(5): **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2014: "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 24.

(6): **بنك الجزائر**، التقرير السنوي2015: "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ص: 33.

**خلاصـــــــــــــــــــــــــــــــــــــة:**

من خلال دراستنا لهذا الفصل التطبيقي يتضح لنا بعد تحليل الإنفاق العام في الجزائر أنه أداة رئيسية لتحقيق السياسة الاقتصادية من خلال برامجه والآثار التي يحدثها على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وقد تم استنتاج النقاط التالية بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية:

- للإنفاق العام في الجزائر أثار مباشرة على كل من الناتج الوطني، النمو الاقتصادي، كذلك بالنسبة للطلب الكلي والمستوى العام للأسعار، وبشكل عام نلاحظ أن علاقة الإنفاق العام بمختلف هذه المؤشرات هي علاقة طردية، فهو يؤثر بشكل مباشر عليها لتستمر في الزيادة.

- أما بالنسبة لمدى تأثير الإنفاق العام على مختلف المؤشرات الاجتماعية من تشغيل، صحة، تعليم، سكان وبنية تحتية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 فقد توصلنا إلى تزايد الاعتمادات المخصصة للإنفاق العام بشكل مستمر من سنة لأخرى، مع تزايد نفقات التشغيل وبالإضافة إلى تزايد النفقات المخصصة لقطاعي التعليم والصحة الذين حظي بمبالغ ضخمة للنهوض برأس المال البشري وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال العامل البشري حيث وصل قطاع الصحة ذروته سنة 2015 والتي قدرت ب 381972.062 مليون دج، وقطاع التعليم ب 1046977.549 مليون دج، ولا ننسى قطاع البنية التحتية الذي عرف أيضا تطورا مستمرا ومتزايدا حيث قدرت مبالغ الإنفاق والاعتمادات المخصصة له ب 1908.2مليار دج وتبقى الجزائر دائما في ظل دعم هذه القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالعامل البشري الذي يعد رأس مال الدولة الجزائرية.

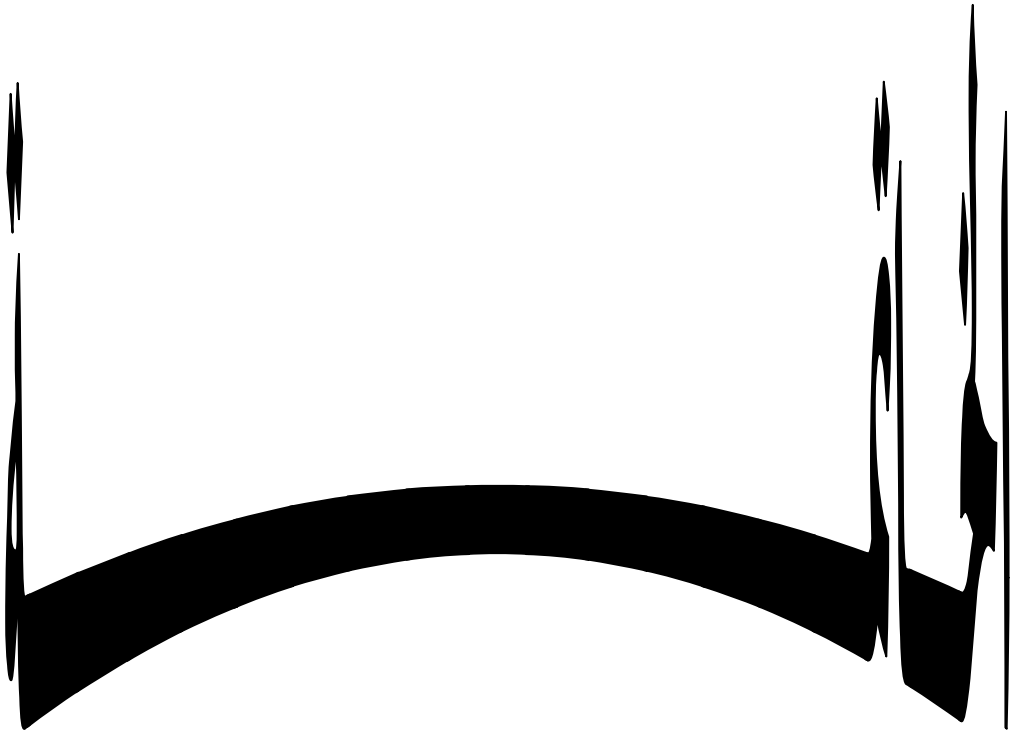

لقد تطرقنا في بحثنا هذا إلى موضوع سياسة الإنفاق العام وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015، فقد تحدثنا بشيء من التفصيل إلى سياسة الإنفاق العامة من تعريف، تقسيمات وأسباب تزايد، كما تطرقنا إلى موضوع التنمية الاقتصادية الذي ركزنا فيه على بعض الجوانب المهمة كأهداف واستراتيجيات، كما أشرنا إلى تأثير سياسة الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة الأثر الذي تولده سياسة الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ونستطيع أن نستخلص النتائج التي أسفرت عنها، ومن خلالها نتقدم ببعض التوصيات كما يلي:

1- **نتائج الدراسة**: انطلاقا من التساؤلات المطروحة في مقدمة البحث ومن خلال دراستنا فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ تعتبر السياسة الإنفاقية أداة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، من خلال ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية بالتأثير على حجم الدخل والطلب الكلي، ومستويات الأسعار لتحقيق التوازن الاقتصادي العام.

✓ تطورت النفقات العامة بتطور تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فكلما زاد تدخل الدولة زادت وتنوعت النفقات العامة.

✓ إن الزيادة التوسعية للسياسة الإنفاقية تؤدي إلى زيادة معدلات الفرد ومنه رفع معدلات النمو وهذا ما ينجم عنه إحداث تنمية حقيقية.

✓ الدور المهم الذي تؤديه السياسة الإنفاقية العامة على مستوى القطاعات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وذلك لانخفاض مردوديتها الاقتصادية وضخامة تكاليفها كما هو الحال بالنسبة لمشاريع البنية التحتية.

✓ التنمية الاقتصادية عملية تطورية كمية ونوعية يشهدها الاقتصاد لتحسين مستوى معيشة الأفراد والرقي بالمجتمع ومنه تحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية.

✓ تنوع الاستراتيجيات التنموية الوطنية وافتقادها للخطة التطبيقية وإلى الرقابة الفعالة، أدى إلى تجاوز القدرات الاستيعابية الوطنية وبالتالي ارتفاع تكاليف مشاريع البنية التحتية، الذي أدى إلى فقدان فعالية سياسة الإنفاق العام.

✓ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري أدى إلى محدودية التأثير على التنمية الاقتصادية الأمر الذي جعل من تأثير سياسة الإنفاق العام المتغيرات الاقتصادية محدودة نسبيا.

✓ مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2000-2015 في عودة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر من خلال البرامج والخطط التنموية.

2- **اختبار الفرضيات**:

- تؤكد النتيجة 1 على صحة الفرضية الأولى القائمة على أن سياسة الإنفاق العام هي من بين السياسات المهمة التي تنتهجها الدولة بصدد الرقي بالاقتصاد الوطني.

- تؤكد النتيجة 5 على صحة الفرضية الثانية القائمة على أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة في الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع.

- تؤكد النتيجة 3 على صحة الفرضية الثالثة القائمة على أن سياسة الإنفاق العام تلعب دورا هاما في إحداث تنمية حقيقية.

- تؤكد النتيجة 8 على صحة الفرضية الرابعة القائمة على مساهمة الخطط التنموية في سيرورة التنمية الاقتصادية بالجزائر.

3- **التوصيات والاقتراحات**: من خلال النتائج المتوصل إليها وبالإسقاط على واقع الجزائر نقترح مجموعة التوصيات والاقتراحات التالية:

- إعادة توجيه الإنفاق العام، والاهتمام بالقطاعات الإنتاجية التي تحسن من كفاءة الطاقة الإنتاجية الموجودة وتشجيع الاستثمار الحكومي.
- رفع كفاءة وفعالية الجهاز الإنتاجي.
- تشجيع القطاع الإنتاجي من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترشيد الإنفاق العام من خلال تحليل التكاليف والإيرادات وتفعيل دور أجهزة الرقابة المالية.

4- **آفاق الدراسة**: إن التنمية الاقتصادية هي هدف كل الدول تسعى للوصول إليها وتجاوز كل العقبات التي تحول للوصول إلى هدفها من خلال وضع الخطط التنموية والاستراتيجيات الملائمة ولتكملة الدراسة فإننا نقترح دراسة:

- دراسة تقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام في الجزائر.
- دراسة قياسية حول تأثير الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية.
- التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

# قائمة المراجع

# أولا: باللغة العربية:

## 1- الكـــــــتـــــب


1. أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة"المفاهيم والتحليل الاقتصادي التطبيق"**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.
2. أحمد يوسف دودين، **التنمية الإدارية والاقتصادية**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
3. إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، **مفاهيم أساسية في الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
4. بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي "دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
5. حامد عبد المجيد دراز، **دراسات في السياسات المالية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.
6. حربي عيسى عريقات، **مبادئ في التنمية الاقتصادية**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1992.
7. حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل للنشر، عمان، 1993.
8. حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية "دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
9. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
10. زهير أحمد قدورة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته**، دار وائل للنشر، عمان، 2012.
11. زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، مطابع الأمل للنشر، بيروت، دون سنة نشر.
12. سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
13. سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر، عمان، 2011، ص: 81.
14. سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة "النفقات العامة، الإيرادات العامة للميزانية العامة"**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
15. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر، عمان، 2009.
16. عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007.

17. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014.
18. فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
19. فليح حسن خلف، **المالية العامة**، دار عالم الكتب الحديث، عمان، 2008.
20. قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
21. كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، **الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي**، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
22. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
23. محمد البناء، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1996.
24. محمد خصاونة، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
25. محمد طاقة، هدى الفراوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
26. محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
27. محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية"مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
28. محمد يسرى حسن عثمان، **اقتصاديات المالية العامة**، مطابع الطوبجي للنشر، لبنان، 1996.
29. مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
30. ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ ، الرياض، 2006.
31. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
32. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.

## 2- المذكرات:

1. بلقاسم رابح، **محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية دراسة مقارنة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998/1997.
2. بن عزم محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**، ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في

العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010-2011.

3. بن عزم محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف -دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014-2015.
4. بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم -دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010-2011.
5. بوجرادة سهيلة، **علاقة الإنفاق العام بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر - دراسة قياسية 1990-2013**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
6. بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009-2010.
7. درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
8. دنان راضية، **ترشيد الإنفاق العام ضمن سياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة الجزائر 2014/1990-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015-2016.
9. رياش مبروك، **تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق حالة الجزائر 2000-2015**، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
10. زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2012**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2013-2014.

11. عبد القادر قداوي، **أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2011**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2014-2015.

12. فرج شعبان، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.

13. لامي محمد، **دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- 1970/2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.

14. لمين بليلة، **ترشيد الإنفاق العام بهدف الإقلال من ظاهرة الفقر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015-2016.

15. محمد صديق، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

16. محمد فرحي، **النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 1998-1999.

17. مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014-2015.

18. هاجر سلاطني، **سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة الجزائر والإمارات العربية المتحدة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013-2014.

## 3- المجالات والملتقيات:


1. حمد بن محمد آل الشيخ، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون واجنر- شواهد دولية-**، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية، 2002.
2. دريسي أسماء، **تطور الإنفاق الصحي ومدى فعاليته في إطار المنظومة الصحية خلال الفترة** 200-2013، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 06، 2015.
3. غربي صباح، **الاستثمار في التعليم ونظرياته**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني والثالث، جانفي-جوان، 2008.
4. لعجال العمرية، الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل، **الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ماي 2012.
5. محمد سلامنة، كريم بودخدخ، أثر التوسع في النفقات العامة على معدلات البطالة في الجزائر2001-2009، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"**، جامعة المسيلة، نوفمبر 2011.
6. نبيل بوفليح، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر، **الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.


## 4- تقارير الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية:


1. **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2003، الدورة 24، جوان 2004.
2. **بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر 24 ماي 2010 المتضمن**: الموافقة على برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. بنك الجزائر.
3. **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2002: "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".
4. **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2009: "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".
5. **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2010: "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".

6. **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2011: "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".
7. **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2013: "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".
8. **بنك الجزائر**، التقرير السنوي 2014: "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".
9. **بنك الجزائر**، التقرير السنوي2015: "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".

## 5-قوانين وتشريعات:

1. **المادة** 23 من قانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.
2. **المادة** 24 من قانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.
3. **المادة** 35 من قانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

## ثانيا: باللغة الأجنبية:

### 1- Les livres:

1. Emmanuel Nyahoho, Finances internationales : théorie politique et pratique, 2éme édition , Presses de l'université de Quédec , Canada, 2002.

### 2- Le journals:

1. Sen. A, Développement; Which Way Now? Economic journal, vol 93, 1983.

### 3- Les rapports des organes et organisations nationales et internationales:

1. Ke-young Chu et Richard hemming, public expenditure handbook, international monetory fund, washinton, USA, 1991.
2. O'Sullivan. A and Sheffrin.S, Economics: principles in action, Pearson prentice Hall, Upper Saddle River, New jersey, 2003.
3. Pabentantoine, balance des paiements et politique économique, nothan, France, 1996.
4. World bank: a public expenditure review, report n° 36270, vol 1, 2007,

## 🕮 ملخـــــــــــــــــــص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على متغيرات التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر سياسة الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، التي تعتبر الهدف الرئيسي الذي تسعى مختلف الحكومات إلى تحقيقه.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة 2000-2015 هو تأثير ضعيف نظرا لانتهاج سياسة اتفاقية توسعية مقابل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، حيث أن زيادة النفقات العامة من سنة إلى أخرى يؤدي إلى زيادة متغيرات التنمية الاقتصادية زيادة ضئيلة.



**🕮 الكلمات المفتاحية:**

☜ سياسة الإنفاق العام، التنمية الاقتصادية.



## 🕮 Résumé:

Nous avons essayé à travers cette étude pour connaître l'étendue de l'impact des dépenses publiques sur les variables de développement économique, où les dépenses publiques est une politique des instruments les plus importants de la politique budgétaire contribuant à la réalisation du développement économique, ce qui est l'objectif principal des différents gouvernements cherchent à obtenir la politique.

L'étude a révélé que l'impact des dépenses publiques sur le développement économique en Algérie pour la période 2000-2015 est faible en raison de l'impact d'une politique accord expansionniste contre le manque de flexibilité du système de production, une augmentation des dépenses publiques de l'année pour mener à des variables augmentation de développement économique faible augmentation



## 🕮 Mots-clés

☞ La politique des dépenses publiques, Le développement économique.